الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــي

جامعـــــة عبد الحميـــد بن بـــأديس

مستغانم

كلية العلـــوم الاقتصاديـــة والعلوم التجاريـــة و علوم تسيـــر

قسم علـوم اقتصاديـــة

مذكـرة تخرج لنيـل شهـادة ماستر في علـوم الاقتصاديـة

تخصص اقتصـاد كمـي

اثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر

دراسة قياسية للفترة : 1990-2009

إعداد الطالب:

سلا منية خالد

تحت أشراف الأستاذ:

* بالعياشي بومدين غوثي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/.هني امينة.....أستاذة محاضرة..... جامعة مستغانم..... رئيسا

أ/ بالعياشي بومدين غوثي.....أستاذ محاضر..... جامعة مستغانم..... مقررا

أ/مقيدش فاطمة الزهراء.....أستاذة محاضرة..... جامعة مستغانم..... مناقشا

2018/2017

إهـــــداء

لبسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى والتسليم.

أتقدم بعملي هذا المتواضع لأهديه إلى أغلى ما في الوجود:

الأم الغالية "حليمة" أطال الله في عمرها وإل روح الأب الطاهرة "عبد القادر" .

إلى جميع أصدقائي و شركائي في العمل و بالخصوص الصديق عبد الرحمان محمد "ياسين" .

وإلى جميع الإخوة والأخوات كل باسمه، وكافة أفراد العائلة الكريمة والأهل والأقارب جميعا.

وإلى زملائي بدون استثناء قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي دفعة 2018.

وأشكر كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة طيبة .

"سلامنية خالد"

تشكـــــــــرات

بسم الله الرحمن الرحيم:

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون.

صدق الله العظيم

الآية 78 سورة النحل

إن الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إتمام هذا البحث

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف (بالعياشي بومدين غوثي) على كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة ولم يبخل علينا بمعلوماته المستمرة لإخراج هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر لكافة دكاترة وأساتذة كلية العلـــوم الاقتصاديــة والعلوم التجاريــة وعلوم تسيــر وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

كما لا ننسى كل الذين درسونا من معلمين وأساتذة وكل الزملاء بقسم علوم الاقتصادية.

والحمد لله ختاما والصلاة على رسول الله.

"سلامنية خالد"

الفـــهـــرس

شكر و تقدير	
إهداء	
المقدمة العامة	2
الفصل الأول : دراسة نظرية حول القروض الاستهلاكية	6
الفصل الثاني :دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر	27
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر	44
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	68
قائمة المحتويات	71
قائمة الأشكال و الجداول	74
الملخص	75

* قائمة الرموز و الاختصارات*

الرمز	الشرح	الصفحة
OMC	Organisation mondiale de commerce المنظمة العالمية للتجارة	**40**
IMP	Importation الواردات	**57**
PHR	Le revenu par habitant réel معدل الدخل الفردي الحقيقي	**57**
TAUX	Taux de couverture معدل تغطية الصادرات للواردات	**58**
TCH	Taux de change معدل سعر الصرف	**58**
CPI	Indice des prix à l'importation à l'indice des prix à la consommation نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	**58**
PRET	Prêts à la consommation القروض الاستهلاكية	**58**

المقدمـــة العامـــة

تتجه معظم الدول النامية الى اقتصاد السوق و يظهر ذلك في الأدوات و الوسائل التي تعمل على توفير الأموال للتنمية الاقتصادية ، من خلال تنشيط الأدوات المالية و استحداث أساليب جديدة تتوافق مع المرحلة التي تمر بها ، كما تسعى الى توطيد علاقتها الاقتصادية الدولية من أجل زيادة الاعتمـاد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، كما أن ربط الدول مع بعضها أصبح نتيجة حتمية لتفعيل و تقوية نشاطات الاستيراد و التصدير بالإضافة الى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية أستوجب عليها النهوض باقتصادها ، حيث شهدت من مطلع السبعينات الى غاية 2016 تحولات جذرية مست جميع القطاعات الاقتصادية و المالية للبلاد ، حيث قامت بالعديد من اصلاحات في النظام المصرفي كانت أبرزها قانون النقد و القرض 10/90 الذي أعطى للبنوك الحرية الاقتصادية في التنويع و تطوير وسائل عملها .

و على غرار كل تلك الوسائل التي تقدمها البنوك سواء كانت موجهة للاستثمار أو الاستغلال هناك منتج جديد يعرف بالقروض الاستهلاكية التي تحظى بقبول جيد من طرف الزبائن ، فقد جاءت كنتيجة لتدني المستوى المعيشي للأسر و عدم كفاية الدخل لتمويل حاجياتهم بالإضافة للتطورات السريعة و المتلاحقة التي عرفها القطاع البنكي و التي دفعت به للبحث عن منتجات جديدة تهدف لمساعدة الأفراد العاديين ذوي الدخل المتوسط و المتمثلة أساسا في القروض الاستهلاكية .

غير أن التوسع المفرط لهذا النوع من القروض أدى الى زيادة مديونة الأسر بحيث خرجت عن نطاقها المحدد و المتمثل في تشجيع الانتاج المحلي ، كما ساهم في الرفع من الاستيراد بشكل رهيب ، مما أدى بالحكومة الى الغاء القروض الاستهلاكية بموجب المادة 75 الصادرة في 30 جويلية 2009.

الإشكالية:

على ضوء هذا العرض ، و لمحاولة معرفة تأثيرا القروض الاستهلاكية على حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري و خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها مؤخرا ، سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر؟

و على إثر هذه الإشكالية ممكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي القروض الاستهلاكية ، و اثرها على الاقتصاد الوطني ؟
- ✓ماهي أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القروض الاستهلاكية في الجزائر ؟
- ✓ماهي أهم محددات الطلب على الواردات في الجزائر ؟
- ✓هل تساهم القروض الاستهلاكية في زيادة حجم الواردات ؟

الفرضيات:

بناءا على الإشكالية السابقة مككن صياغة الفرضيات التالية:

✓القروض الاستهلاكية عبارة عن منتج تقدمه البنوك بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي الى زيادة الطلب الفعال .

✓توجد عدة عوامل تتحكم في الطلب على الواردات في الجزائر " الدخل الفردي الحقيقي ، نسبة تغطيت الصادرات للواردات ،سعر الصرف ، ....." .

✓التوسع في منح القروض الاستهلاكية يساهم في ارتفاع حجم الواردات.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع لاختيار الموضوع أهمها:

- محاولة ابراز الدور الذي تلعبه القروض الاستهلاكية .
- لدراسة و معرفة أسباب الغاء هذا النوع من القروض في الجزائر .
- لمعرفة الارتفاع الرهيب في فاتورة الاستيراد في الجزائر .
- هل توجد علاقة متبادلة بين القروض الاستهلاكية و الواردات.
- اثراء المكتبة بدراسة جديدة حول القروض الاستهلاكية و الواردات.

أهداف الدراسة و أهميتها:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في تسليط الضوء على القروض بصفة عامة ، و القروض الاستهلاكية بصفة خاصة و ذلك بتعريفها و تبيين أنواعها وواقعها في الجزائر منذ النشأة إلى الغائها ، بالإضافة إلى اعطاء دراسة نظرية حول التجارة الخارجية في الجزائر ، و تدقيق في الواردات و محاولة معرفة العلاقة التي تربطها بالقروض الاستهلاكية ، أما أهمية البحث تكمن في معرفة آثار القروض الاستهلاكية على الواردات في الجزائر.

المنهج المستخدم:

بغية الاجابة على اشكالية البحث ، و اثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التاريخي فيما يخص الجانب النظري باعتباره ملائما لتقرير الحقائق و فهم مكونات الموضوع مع اخضاعه للدراسة الحقيقية و تحليل أبعاده ، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي حيث قمنا بتحليل معطيات اثار القروض الاستهلاكية على الواردات في الجزائر ،

و كما يسمح لنا بتحليل نتائج الاقتصاد القياسي من خلال الدراسة التحليلية القياسية والاقتصادية للنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين القروض الاستهلاكية والواردات .

الدراسات السابقة:

للحصول على اجابة للإشكالية المطروحة اطلاعنا على العديد من الدراسات حول القروض الاستهلاكية و الواردات في الجزائر ، نذكر منها ما يلي :

- رسالة ماجيستير للطالبة منى مسغوني ، التي تعالج علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني.
- رسالة ماستر للطالب عطا الله ياسين ، الذي تناول أثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر .
- رسالة ماستر لطالب مراح سليم ، حيث تطرق في رسالته الى الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات و أثرها على البنوك التجارية.

– مقال للباحث جار التبي بابو ، يوضح فيه أهم محددات الطلب على الواردات .

صعوبات الدراسة:

- تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات السابقة عن الموضوع.
- صعوبة الحصول على معطيات الدراسة.

خطة البحث:

طبقا للإشكالية العامة للبحث و من أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للقروض الاستهلاكية من خلال ثلاث مباحث الأول يتناول عموميات على القروض البنكية ، أما المبحث الثاني يركز على ماهية القروض من خلال التطرق إلى تعريفها و أنواعها و الضوابط التي تتحكم فيها ، أما المبحث الثالث فقد عرج عن واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر من ناحية اطارها القانوني و استراتيجيات المتبعة لتطويرها بالإضافة إلى أسباب انتشارها .

أما الفصل الثاني فقد تناول تحليل واقع حجم الواردات في الجزائر من خلال ثلاث مباحث أيضا الأول تناول ماهية التجارة الخارجية و تعريف بنظريتها وسياسات التجارة مع تعريج عن التجارة الخارجية في الجزائـر ، أم المبحث الثاني فقد شرح واقـع الواردات بالتطرق إلى السياسة التجارية التي اتبعتها الجزائـر و تحليل أهم معطيات الواردات ، أما المبحث الثالث تناول العوامل و محددات الطلب على الواردات .

و أخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية و التحليلية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات خلال الفترة 1990-2009 م من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي و اختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و الإقتصادية و القياسية ثم إستخدامه في عملية التنبؤ.

الفصل الأول : القروض الاستهلاكية

المبحث الأول : عموميات على القروض البنكية

المبحث الثاني : ماهية القروض الاستهلاكية

المبحث الثالث : القروض الاستهلاكية في الجزائر

تمهيـــــد :

يعتبر الائتمان المصرفي الوجه الثاني لنشاط البنوك التجارية بعد قبول الودائع بأنواعها المختلفة ، حيث يلعب دورا مهما في تطور و تقدم النشاط الاقتصادي و رخاء المجتمع الذي يخدمه ، و يبرز العمل الأساسي للقروض البنكية في خلق العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة للأفراد ، كما تعد عمليات الاقراض من أوجه استثمار الموارد المالية للبنك نظرا للعائد الذي تحققه في تمويل نشاطات الاستغلال و مختلف المشاريع الاقتصادية ، ومن بين هاته العمليات القروض الاستهلاكية فهي موجهة للأفراد على عكس القروض الأخرى و خاصة لذوي الدخل البسيط و هي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية خاصة السيارات ، و لقد انتهجت الجزائر سياسة القروض الاستهلاكية ابتداءا من 1999/01/01 غير أن الافراط في الاقبال على هاته القروض أدى إلى تفجير فاتورة الواردات الأمر الذي استدعى التدخل السريع للدولة من أجل الغائها سنة 2009 ؛ ثم أعيد النظر فيها سنة 2016 ولكن بسياسة مختلفة تمس المنتوج المحلي أي بمعنى المصنع محليا دون اللجوء إلى الاستيراد ، وبناءا على ما سبق ستتمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية :

* المبحث الأول : عموميات على القروض البنكية.

* المبحث الثاني: ماهية القروض الاستهلاكية.

* المبحث الثالث: القروض الاستهلاكية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات على القروض البنكية

يعرض البنك مجموعة متنوعة من الخدمات لزبائنه ، فهو يلعب الدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي و العجز المالي أي الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار و الاستثمار الذي يبحث عن التمويل ، و من بين خدماته منح القرض ولأنه يتعامل مع العديد من الأشخاص على اختلاف قطاعات النشاط التي ينتمون اليها ، فانه يقدم قروضا تتماشى و احتياجاتهم المطلوبة .

المطلب الأول: مفهوم القرض البنكي:

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لإبراز المفهوم أكثر .

1-**القرض لغة** : هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأت مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية و المقترض[1] .

أو هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة و تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات ، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية[2] .

2- **القروض بالمفهوم القانوني**: كل فعل تقوم من خلاله المؤسسة مهيأة لهذا الغرض بوضع مؤقتا مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء[3].

و منه نستنتج أن القروض المصرفية هي عبارة عن مبالغ معينة يمنحها البنك للعميل بطلب منه لاستخدامها لأغراض معينة سواء كانت استغلالية أو استثمارية، مع تحديد فترة استرداد القرض و يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.

---

[1] Michelle de Morgues ; la monnaie systéme financier et théorie monétaire :economica ,3éme edition ,paris,,1993 p178

[2] عبد المطلب عبد الحميد " **البنوك الشاملة – عملياتها و اداراتها** "- الدار الجامعية – دون طبعة – مصر -2000 ص 103-104

[3] Amour Ben Helima , « pratique des techniques bancaires »édition Dahlep , Algérie, 1997, p 05

المطلب الثاني: خصائص القرض البنكي

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، لهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي:

1- قيمة القرض: و تتحدد حسب الجهة التي تمنحه و كذلك حسب نوع القرض.

2- مدة القرض: و تختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

3- معدل الفائدة: يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض و كذلك الجهة التي تمنحه و من أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

- مدة القرض.
- مرونة الطلب.
- المنافسة .
- درجة المخاطر .
- تكاليف القرض.
- تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى و الأدنى لقيمة القرض.

4- الضمانات : و تكون اما عينية أو شخصية و كل منها تنقسم الى أنواع .

5- طريقة السداد: و هناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها[1]:

- برنامج بأسعار فائدة ثابتة ، فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق .
- برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.
- تسديد القروض غلى مرحلتين ، حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال فترة المتفق عليها ، و الجزء الاخر يتم دفعة باستعمال سعر فائدة متغير .
- برنامج تسدد فيه القروض تدريجيا ، هذا النوع يلائم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل .

[1] شاكر القزويني " **محاضرات في اقتصاد البنوك** " ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، الجزائر 2000 ، ص 28

6- **طريقة صرف القرض و استهلاكه:** و يحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات و كيف تتم حساب الفائدة المستحقة ، هل على المبلغ كله أم على المبلغ المحسوب فقط .

7- **الهدف من القرض** : ينبغي تحديد الهدف من القرض ، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي الخ.....

8- **فترة السماح** : و تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين .

المطلب الثالث: تصنيفات القروض و أهميتها الاقتصادية

أولا : تصنيفات القروض

تصنف القروض على حسب اجالها و تبعا للمقترضين و الأغراض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة ، و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاط المقترض و بمعرفة الأسباب التي أدت الى تقدمه أو تأخره ، و فيما يلي أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب :

I – تنصيف القروض بحسب معيار المقترض :

قد يكون المقترض عام يتمثل في الهيئات التابعة الى الدولة ، الجماعات المحلية ، المؤسسات العامة و قد يكون المقترض خاص تابع للمؤسسة الخاصة و الشركات الخاصة .

II – تصنيف القروض حسب معيار الضمان :

نجد نوعان من الضمانات : ضمانات حقيقية و ضمانات عينية .

III – تصنيف القروض حسب معيار المدة : حيث نجد في هذا المعيار

1- **قروض قصيرة الأجل:** في غالب الأحيان يلجأ الأشخاص للبنك عند الحاجة وذلك لتغطية العجز الذي يطرأ على الخزينة للحصول على مال لضمان استمرار الدورة الانتاجية في حالة عادية و نعلم أن المؤسسات التجارية ، الصناعية تحتاج الى عدة أسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الأولية و تحويلها الى منتجات تامة الصنع ، ثم بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار المدة

الزمنية الممنوحة للزبائن لكي يسددوا ما عليهم ، و انطلاقا من هذه المعطيات نستطيع تحديد مدة استرجاع القرض[1] .

و بهذا نستخلص الى أن القرض الصغير الأجل هو القرض الذي يقدم الى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لكي يعطي للدورة الانتاجية المرونة اللازمة ، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة) ، أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات[2] .و مدته سنة أو أقل ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها .

2- **قروض متوسطة الأجل** : توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الانتاج بصفة عامة ، و نظرا لطول هذه المدة ، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض[3] .

3 – **قروض طويلة الأجل** : تلجأ المؤسسات الى أن تقوم باستثمارات طويلة الى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها ، نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول غلى عوائد و القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب (07) سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا الى غاية عشرين (20) سنة ، و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني .....)[4].

VI – **تصنيف القروض حسب موضوع التمويل**: وتشمل على ما يلي

و تشمل على مالي[5] :

[1] A. Boudinot -J farbot, "**technique et pratique bancaire**"4éme édition, Sirey, p13.

[2] Pierre Pissect, "économie monétaire et bancaire", édition revue baique, sans édition, Paris, 1985, p17.

[3] الطاهر لطرش " **تقنيات البنوك** " ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، 2001 ،ص 74-75

[4] حسيبة شتحونة " **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات –1990–2009** " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر 2015 ، ص 04

[5] طاهر لطرش ، "**تقنيات البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة –الجزائر – 2005 ، ص 76

1 –قرض الاستثمار: وهي القروض الموجهة لتمويل معدات العمل لمؤسسة ما، تمثل الجزء الأعلى من الميزانية أو بعبارة أخرى الأصول الثابتة ونظرا لضخـــامة تكاليف هذه المشاريع جعل من المؤسسات تلجأ الى البنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم ، تنقسم قروض الاستثمار الى قروض طويلة الأجل أو قروض متوسطة الأجل و القروض المتخصصة .

2 – قروض الاستغلال:

ان فروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة ظرف مؤقت ، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام الى بضعة شهور لا تتجاوز السنتين ، تلجأ المؤسسة لهذا النوع ان أرادت التغطية الانية لاحتياجات خزينتها كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عديدة نذكر منها :

أ –القروض العامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية و ليست موجهة لتمويل أصل بعينه ، و تسمى بالقروض عن طريق الصندوق ، أو قروض الخزينة و تلجأ المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة يتمثل اجمال هذه القروض في :[1]

1) تسهيلات الصندوق.

2) السحب على المكشوف .

3) قرض الربط.

4) القروض الموسمية.

ب –القروض الخاصة: هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة سواء مخزون أو حقوق و تتضمن ثلاثة أنواع و هي:

1) تسبيقات على البضائع .

2) تسبيقات على الصفقات .

[1] شرقاوي صباح "**متابعة القروض من طرف البنوك التجارية** " جامعة التكوين المتواصل 2004-2003، البويرة ، ص 14-11

3) الخصم التجاري[1].

ج – القرض بالإلزام : ان القـرض بإلزام أو بالتوقيـع أو الاعتماد بالتوقيع لا يتجسـد في اعطـاء أمـوال حقيقيـة من طرف البنـك الى الزبـون و انمـا يتمثل في الضمان الذي يقدمـه لتمكينـه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، أي أن البنك هنا لا يقدم نقودا و لكن يعطي ثقة فقط ويكون مضطرا الى النقود اذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية [2]:

1) الضمان الاحتياطي.

2) الكفالة .

3) القبول .

3 – قروض الاستهلاك : أو ما نسميه القروض الممنوحة للأفراد ، حيث تمنح البنوك نوع اخر من القروض ذات طابع شخصي ، بشكل عام تمنح للأفراد العاديين وهدفها تمويل النفقات الاستهلاك الخاص و تكون هذه القروض مناسبة في قيمتها مع الدخل و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا الفصل .

4 – قروض تمويل التجارة الخارجية: و هي تلك القروض الموجهة لتمويل العمليات التي تتم مع الخارج و تمنح هذه القروض حسب طبيعة كل عملية ، و تنقسم عموما الى قسمين أساسيان وهما :

أ–تمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية :و ينقسم الى نوعين :

- الاعتماد المستندي : يعتبر من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين على حد سواء ، حيث يتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

[1] الطاهر لطرش " **تقنيات البنوك** " مرجع سبق ذكره ص 16.

[2] شرقاوي صباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

- التحصيل المستندي : هو تلك العملية التي يقوم بموجبها المصدر بعد ارسال البضاعة بتقديم مجموعة من الوثائق المتفق عليها من المستورد و الذي يقوم بتسليمها للبنك أو للبنك المستورد مقابل الدفع أو القبول ، ان هذه التقنية تشبه لحد كبير الاعتماد المستندي ، ووجه الاختلاف بينهما يكمن في أن المستورد يدفع مباشرة مبلغ الصفقة بشكل نقدي أو يكتب في ورقة تجارية يقبلها عليه البنك ، و يتفرع الى المستندات مقابل الدفع و المستندات مقابل القبول .

الشكل رقم (1-1) : تصنيفات القروض المصرفية

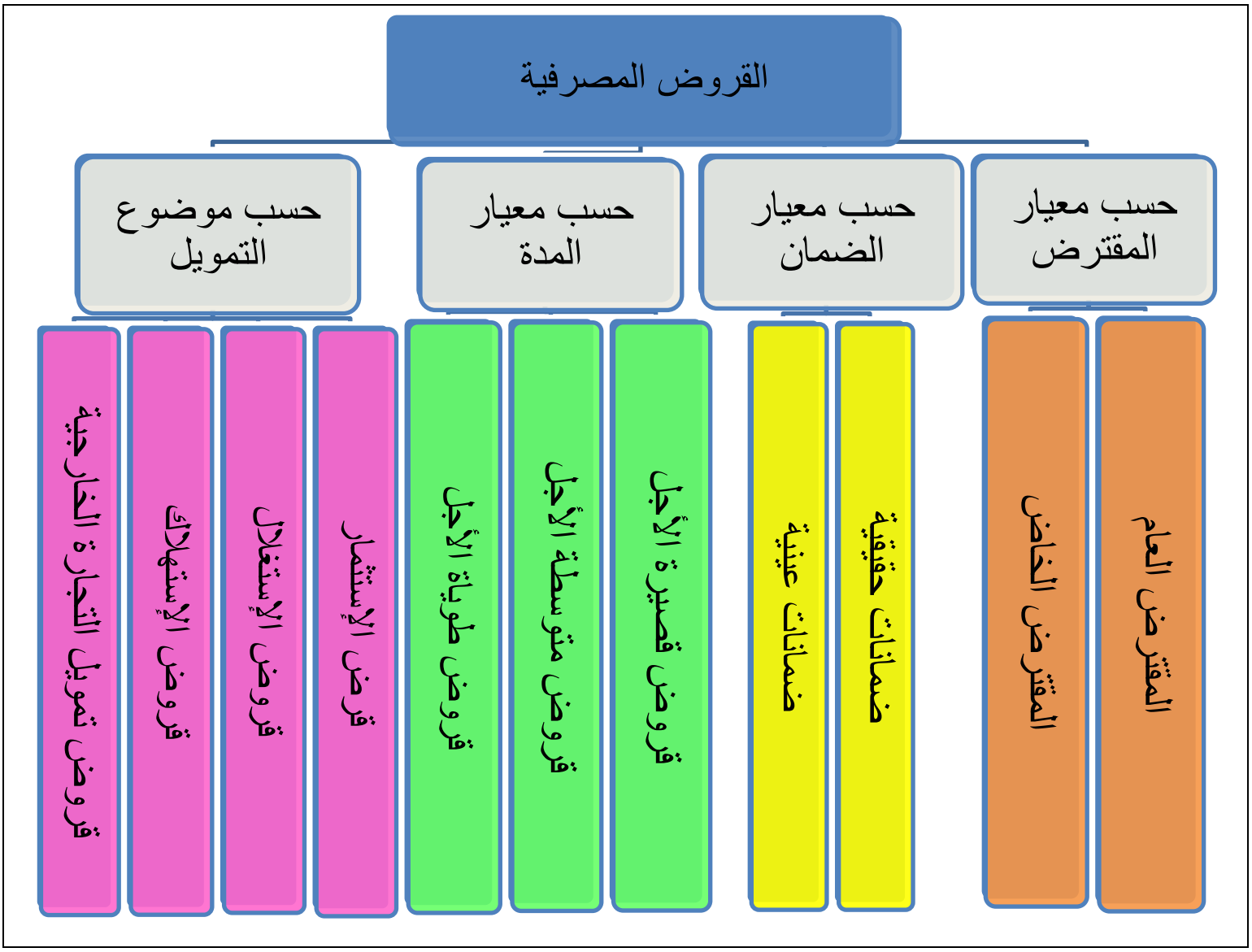

المصدر : من إعداد الطالب

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للقروض المصرفية

تعد وظيفة منح القروض و التسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي ، حيث يتم استخدام نسبة من موارده المتاحة و المختلفة (ودائع ، مدخرات) في شكل قروض للجهات المقترضة و تحقق عدة فوائد تعود على الاقتصاد نجد منها[1] :

- زيادة الكفاءات.
- زيادة حجم الانتاج في المجتمع و منه زيادة مردودية المنتجين و الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي .
- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية و هذا لتغطية الحاجات للعمولات الأجنبية في عملية الاستيراد .
- القضاء على البطالة .
- محاربة التضخم .

بالإضافة الى فوائد أخرى توضح لنا أهمية القروض و الدور الذي تلعبه[2] :

- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما و نوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع .
- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو مجال الانتاج ، ففي مجال الاستهلاك يسمح لأفراد بتوزيع انفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى اشباع كلي ممكن .

و بذلك تعتبر القروض المصرفية من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، و لكن على الجانب الاخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي الى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد اذا لم يحسن استخدامها .

[1] شاكر القزويني " **محاضرات في اقتصاد البنوك** " مرجع سبق ذكره ، ص 113

[2] أسامة محمد الغولي ، زينب عوض الله "**اقتصاديات النقود و التمويل** " دار الجامعية الجديدة ، دون طبعة ، مصر 2005 ، ص 127

المبحث الثاني: ماهية القروض الاستهلاكية

من الواجب تنمية الادخار و التشجيع عليه و هنا تكمن الحكمة في التوفير و يجب أنتكون الثقافة المالية و الاقتصادية هي في عدم الاسراف ، وبناء قنوات توفير شخصي لمقابلة الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها الأفراد و في بعض الحالات يتم اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية و من بين القروض المتاحة أمام العميل قروض الاستهلاكية الذي يعتبر تمويل يحصل عليه بغرض تمويل احتياجاته الخاصة .

المطلب الأول: تعريف القروض الاستهلاكية

توجد عدة تعاريف للقروض الاستهلاكية نستعرض منها :

*المقصود بالقروض الاستهلاكية قروض موجهة لتمويل المشاريع الشخصية الخاصة مثل شراء السيارات، أثاث و يخضع هذا القرض لقواعد محددة[1] .

*وتعرف أيضا على أنها قروض تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة ، لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقديم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك ، ضمان شخصي اخر ، أوراق مالية ، رهن عقاري[2] .

*القروض الاستهلاكية تعتبر أيضا تمويل مقدم للمستفيد على أساس أغراض التمويل غير المرتبطة بأعمال المستفيد التجارية أو المهنية[3].

ومنه نستنتج أن القروض الاستهلاكية موجهة للأفراد لإشباع حاجاتهم من السلع و الخدمات أو مواجهـة الطوارئ و يختلف القرض الاستهلاكي عن القرض الاستثماري في أن مستفيد منه مستهلك و ليس منتج .

المطلب الثاني : أنواع ، مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية

1 – أنواع القروض الاستهلاكية:

[1] Christine chadozeau" **le crédit à la consommation** " FED ration bancaire française, PFEC, paris, septembre 2011, p:2.

[2] عبد المطلب عبد المجيد "**البنوك الشاملة و عملياتها و ادارتها** " الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 114

[3] مؤسسة النقد العربي السعودي " **ضوابط التمويل الاستهلاكي** "تقرير الادارة العامة لمراقبة البنوك ، السعودية ، جوان 2014 ص :4

هناك عدة تقسيمات للقروض الاستهلاكية فهناك من يقسمها الى القروض الممنوحة لتمويل عجز مالي مؤقت و قروض ممنوحة لاقتناء السلع و الخدمات الاستهلاكية الدائمة ، و هناك من يقسمها

حسب الغاية من استعمالها و عليه تنقسم هذه القروض عموما الى :

1-**القروض الشخصية:** هي عبارة عن قروض مقدمة للأفراد من أجل تمويل جميع الأعباء التي ليس لها علاقة بالنشاط المهني للمقترض[1].

و من خلال هذا التعريف نلاحظ أن القرض يتعلق أساسا بالشخص المقترض ومنه نستنتج أن هذه القروض تمنح للأفراد و العائلات التي ترغب في اقتناء سلع استهلاكية و تحتاج الى التمويل بغض النظر عن السلعة المراد تمويلها ، كما يشترط البنك على المستفيد من هذه القروض توطين أجوره على مستواه و ذلك لتسهيل عملية تحصيل مستحقاتـه . و عموما فان هذه القروض سهلة التفاوض بين الطرفيـن و لكن مساوئها ضرورة مواصلة تسديد المقترض لقيمة القرض و لو تأخر التسليم أو وجد عيب في السلعة .

2-**القروض المتخصصة** :يعتبر القرض المخصص ضمن قروض الاستهلاك و القرض المقدم للأفراد وهو مخصص مسبقا لشراء ممتلكات دائمة ، أدوات و منتجات محددة ، ويتضمن هذا القرض تدخل ثلاثة أطراف هم : المؤسسات المختصة ، الموردون ، الزبائن حيث يقوم البنك بدور الوسيط بين الزبون و المورد بحيث لا يكون الثاني الا اذا كان الأول وهذه هي الخاصية الأساسية لهذا النوع من القروض ، كما أنه يتميز بتعليقه بعقد الصفقة التجارية ، وهو عكس النوع الأول لأن خاصيته تسمح للزبون بالتوقف عن تسديد قيمة القرض في حالة ما اذا اكتشف عيب في السلعة أو تأخير في موعد تسليمها ، وغالبا ما يستعمل هذا النوع من القروض في شراء السيارات[2] .

3-**القروض المجددة و الدائمة:** يقدم هذا القرض من القروض من قبل البنوك وذلك عن طريق تحويل مبالغ مالية لحساب الزبون بشكل دائم و تجدد بشكل مستمر و هذا حسب رغبة الزبون ، وعلى غرار باقي القروض السابقة الذكر تتم عملية التسديد كالتالي : تسدد قيمة الدين و بما فيها قيمة

[1] Amour Ben Halima, «**Pratique des techniques bancaire**",op-cit, p90.

[2] شاكر القزويني " **محاضرات في اقتصاد البنوك** " مرجع سبق ذكره ، ص 88

الفوائد على الأقساط ، و تشير أن لو طلب الفرد هذا القرض مرارا و لمدة طويلة لتراكمت الديون عليه و يشكل اجمالي الفوائد مبلغا جد معتبر[1] .

4-الكراء مع خاصية الشراء : هي طريقة من طرق التمويل المتعددة للبنوك و المؤسسات المختصة في اقراض الأشخاص و تمر بثلاث مراحل هي :

***المرحلة الأولى**: يختار الزبون السلعة التي اقتنائها وقد تكون سيارة ،حاسوب، آلات كهر ومنزلية،.

***المرحلة الثانية**: يقوم البنك بشراء هذه السلعة لصالحه و يقوم بإيجارها للزبون اذا اتفق الطرفان على شروط تسديد قيمة الأعباء المتعلقة بالسلعة و تكون مدة الايجار 03 أو 05 سنوات .

***المرحلة الثالثة** : بعد نهاية مدة الكراء يمكن للزبون طلب الحصول نهائيا على هذه السلعة مقابل قيمة يتفق عليها مسبقا و التي تتمثل في القيمة المتبقية من السعر الأصلي ، و عموما ما يكون محدودا بين 05% و 10% منه .

ومما يمكننا استنتاجه هو أن تطور القروض الاستهلاكية يتماشى حتما مع تطور المستوى المعيشي للأفراد و حسب رغباتهم.

II – مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية

ان القروض الاستهلاكية كغيرها من القروض المصرفية ترتكز على ضمانات و تتعرض لمخاطر مصرفية و على هذا الأساس تحكم هذه القروض الاستهلاكية عدة ضوابط و على هذا الأساس سوف نتطرق اليها في هذا المبحث .

أ – مخاطر القروض الاستهلاكية: تتمثل مخاطر القروض الاستهلاكية في خطرين أساسيين هما:

- خطر عدم السداد.
- خطر التجميد.

و يعود سبب هذه المخاطر الى عدة حالات منها :

[1] Amour Ben Halima, op-cit, p91

1-عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه لأي سبب من الأسباب.

2-عدم القدرة على التسديد نهائيا بسبب ضياع مصدر دخل الزبون أو وفاته[1] .

1-خطر عدم السداد: هو من أسوء المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضرار في الاستمرارية و هذا الخطر ناتج عن عجز المقترض على تسديد وبذلك يتخلى عن واجباته ، مما ينتج عنه خسارة جزئية أو كلية للمبلغ المقترض من طرف البنك . ومنه نستنتج أن الزبون هو المصدر الأساسي لهذه المخاطر وكل ذلك يحصل في المؤسسة المقترضة مما يجعلها غير قادرة على تسديد الديون التي عليها ومنها سوف تؤثر مباشرة على البنوك و مردوديتها وهذا الخطر مرتبط بعوامل الخاصة بالزبون و يمكن أن نقسمـها إلى :

أ – المخاطر المالية : تتمثل في امكانية فقدان المؤسسة جزئيا أو كليا لقوتها المادية و بعبارة أخرى هي عدم وجود المبلغ المالي الكافي لدى المؤسسة للوفاء بالدين ، ومنه و قبل تقديم القرض يجب على البنك معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بتحليل الوثائق المالية و المحاسبية .

ب – المخاطـر الخاصة بعمليات الائتمان: هـذه المخاطـر تكون مرتبطـة بعملية القـرض من حيـث المـدة و غرض القرض.

ج – المخاطر الخاصة بالقدرة التسييرية : حيث يشكل البعد البشري في تسيير المؤسسات وجها أساسيا لتقدير المخاطر المرتبطة بالقرض ، حيث أن قيمة المؤسسة تتجسد في شخصية مسيرها و درجة كفاءته في التسيير .

د – الخطر القانوني : ينحصر عموما في خصائص الدولة و قوانينها ، عقد انشاء المؤسسة ، السجلات التجارية لها علاقة مع الدولة و المساهمين و عقود الصفقات المبرمة مع الغير .

هـ – الخطر الصناعي: على الصراف أن يقوم بتشخيص اقتصادي و مالي للمؤسسات المستثمرة كي يكون ما يقدمه البنك مناسبا للحاجات الاقتصادية و المالية للمؤسسة و كذلك المستثمر[2].

[1] مصطفى رشيد شيحة،" **الاقتصاد النقدي و المصرفي**"، دار الجامعة العربية، دون طبعة مصر ص 75.

[2] مصطفى رشيد شيحة " **الاقتصاد النقدي و المصرفي**" مرجع سبق ذكره ص: 77-78

2-**خطر التجميد**: هذه المخاطر هي من أهم المخاطر التي تهدد مردودية البنك و هي ناتجة عن عدم تسديد الزبائن لالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق ، و بالتالي تجميد أصول البنك الأمر الذي يوقع البنك في مشاكل الخزنة و ما ينجم على ذلك من خسائر .

ب- ضمانات القروض الاستهلاكية :ان القروض البنكية تقوم أساسا على عامل الثقة بين المقرض و المقترض و وعد هذا الاخير بالتسديد اجلا ، لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد و بالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرجاع حقه في الآجال المحددة . وتلجأ البنوك في مجال قروض الاستهلاك إلى هذه القروض لسببين أساسيين هما[1] :

- عدم استحواذ هذه البنوك على وسائل اختيار المقترضين خاصة في الوفاء بتعهداتهم اتجاه البنك.
- تتمثل عموما هذه الضمانات في الشخصيات وتعرف هذه الاخيرة بالتزام شخص أو أكثر بالوفاء بالالتزامات في حالة اعساره في تاريخ الاستحقاق ، و منه يتبين أن هذه الضمانات متعلقة بالشخص الضامن على عكس الضمانات الحقيقية المتعلقة أساسا بشيء مادي.

كما تلجأ البنوك الى ثلاث تقنيات في مجال قروض الاستهلاك وهي :

1-**تأمين القروض** : ان تأمين القروض أو الاعتمادات هي عملية تأمين تسمح للمقرض بالاحتماء من خطر عدم استرجاع ماله ، ظهرت هذه التقنية في بلجيكا سنة 1946 ثم انتقلت الى فرنسا سنة 1973 أين عرفت استعمالا واسعا ، وفق هذه التقنية يتعاقد البنك مع شركة التأمين و يكون محل العقد هو تأمين القرض الذي يقدمه لزبائنه في مجال قروض الاستهلاك دون علم المقترض ، و منه تأمين الاعتماد وهو بمثابة تعهد شركة التأمين بالدفع للبنك تعويضات عن الأضرار الناتجة عن تقديمه لقروض الاستهلاك في حالة عجز المقترض عن السداد و يكون هذا التعويض مقابل أقساط تدفع دوريا يتفق على قيمتها مسبقا .

تبدأ شركة التأمين في التعويض انطلاقا من القسط الثالث غير المسدد وذلك بتوفير عدة شروط من أهمها اتخاذ البنك لكافة الاجراءات اللازمة اتجاه الزبون لتحصيل مستحقاته ، ومنه تحصل شركة التأمين على محل البنك في متابعة الزبون.

[1] شاكر القزويني " **محاضرات في اقتصاد البنوك** " مرجع سبق ذكره ، ص 127

2- **الكفالة** :الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ إلتزام بأن يتعهد شخص معنوي أو طبيعي شخص اخر غير مدين بالوفاء بما على المدين من حقوق إذا لم يقم بها بنفسه .

3-الضمان الاحتياطي: يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية عن القروض، يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

وبناءا على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة و يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية[1].

المطلب الثالث: ضوابط القروض الاستهلاكية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى أهم الضوابط المتعلقة بالقروض الاستهلاكية في مجموعة من النقاط التالية :

1- يجب أن تحصل المؤسسة المالية من الجهة التي يعمل بها طالب القرض الاستهلاكي على شهادة تتضمن راتبه الشهري ، واذا كان العميل متقاعدا يتم الحصول على الشهادة من التأمينات الاجتماعية بمعاشه الشهري .
2- يكون الحد الأقصى لفترة استرداد القرض خمس سنوات.
3- يجوز للمؤسسة المالية خصم الفائدة المحتسبة على القروض سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بشأنها.
4- يتعين على المؤسسة المالية مانحة القرض الحصول على سندات اذنية موقعة من المقترض بقيمة الأقساط ، تستحق الدفع في تواريخ استحقاق الأقساط.
5- يتعين توقيع الكفيل على عقد القرض في حالة وجود الكفيل ، و يجب على البنك الحصول على معلومات اللازمة عن الكفيل التي تؤكد فعالية كفالته للعميل في تأمين حقوق البنك ، وذلك سواء من الكفيل أو مصادر الاستعلام الأخرى ومن بينها شركة شبكة المعلومات الائتمانية.

[1] طاهر لطرش **"تقنيات البنوك"** مرجع سبق ذكره ، ص ص 165-167

6- في حالة قيام المؤسسة المالية بإعادة جدولة القروض الاستهلاكية مع العميل اذا اقتضت الحاجة ذلك ، يراعى أن تكون حالات الجدولة في أضيق الحدود ، و تقتصر فقط على حالات التعثر الواضحة ، و التي قد لا تجدي معها الاجراءات القضائية ، على أن يراعى في هذا الشأن بوجه عام ما يلي :

- أن تكون عملية الجدولة في أضيق الحدود، وبهدف الحفاظ على حقوق الشركة، و أن تكون هناك أسباب مقنعة لعملية الجدولة. ومن أهم تلك الأسباب ما يفيد تعثر العميل بالفعل عن السداد.
- ألا يترتب على عملية الجدولة تقديم أي قروض جديدة للعميل، بخلاف القرض الممنوح له و المراد جدولته.
- يراعى على أن لا تزيد مدة سداد القرض وفقا للجدولة عن سنة، بخلاف فترة الاسترداد المحددة أساسا للقرض، و البالغة خمس سنوات.
- أن تقوم المؤسسة المالية بأعداد سجل احصائي يثبت فيه حالات الجدولة مسلسلة حسب تاريخ اعادة الجدولة[1] .

المبحث الثالث: القروض الاستهلاكية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو ، عملت جاهدة من أجل ادماج هذا النوع من القروض في جهازها البنكي من أجل خدمة الأفراد أولا و كذا من أجل دفع عجلة النمو.

المطلب الأول: نشأة قروض الاستهلاك في الجزائر[2]

بعد انعقاد الثلاثية و اللقاءات المتكررة التي جمعت رئاسة الحكومة بأرباب العمل و نقابة العمال خرجت بمجموعة من التوصيات ترمي الى تحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لعمال الجزائر

[1] http://news.7op-girls.com/?p=4889 le 14/03/2015 H17 : 20 .

[2] حسيبة شتحونة . مرجع سبق ذكره ص 23

وكان هذا في تاريخ 24 و 25 أفريل 1997 ، تطبيقا لهذه التوصيات صدر عن رئيس الحكومة تعليمتين رقم 79 و 64 في 08 ديسمبر 1997 ، ثم بموجبها انشاء مجموعة عمل تتكون من خبراء في المجال المالي و الاقتصادي وضعت تحت وصاية وزير التجارة ، و أوكلت لها مهمة ادماج قروض الاستهلاك لصالح العمال بحيث يسمح لهم باقتناء السلع الاستهلاكية ، وبعد عقد لقاءات في مقر الوزارة وغلى مستوى مقر الجمعية المهنية للمؤسسات المالية و البنوك ، أعد تقرير عرض على مجلس الوزراء للمصادقة عليه في 02 فيفري 1998.

المطلب الثاني: الصيغ المقترحة للقروض الاستهلاكية[1]

قامت مجموعة العمل بالاطلاع على الصيغ و التقنيات الأكثر رواجا و استعمالا في الدول المطبقة لنظام قروض الاستهلاك بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا وفرنسا و غيرها من الدول حتى تتمكن من الاستفادة من خبراتهم الطويلة في الميدان و الوصول الى صيغة تناسب أغلب المستهلكين ، و تلائم الظروف الاقتصادية الوطنية.

1-صيغة اتفاقيات الشراء ما بين المؤسسات :

تتضمن هذه الصيغة استفادة العمال من الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل مؤسساتهم المتمثلة في عرض نظام يشجع الشراء بالقرض لمنتجات استهلاكية، مع تدرج عملية التسديد و غالبا ما يكون على شكل اقتطاع من الأجور كما تتضمن هذه الصيغة منح تخفيضات على أسعار السلع و المنتجات مع انعدام تكاليف التسديد.

ان هذه الصيغة طبقت في الجزائر منذ سنوات ، ولكنها تبقى محدودة لكونها موجهة لفئة محددة من المستهلكين و المتمثلة في العامل فقط ، كما أنها تشكل حلا اجتماعيا لا يناسب سوى طموح عمال المؤسسات العمومية الكبرى ، ولا يمكنها في أي حال من الأحوال الاستجابة بصفة معمقة للانشغالات المتعلقة بتوجيه الطلب الوطني على الاستهلاك لجميع الفئات الاجتماعية ، ولهذا السبب رأى أعضاء مجموعة العمل أن هذه الصيغة لا تدخل في الاطار المحدد للموضوع المتعلق بنظام قروض الاستهلاك

[1] زغيطي هشام "**دور التأمينات في تشجيع القروض الاستهلاكية** " رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم 2016-2017 ص 48.

الواجب التفكير في ، الا أنها قامت بتدعيم الاقتراح المقدم من طرف ممثل الاتحادية العامة للعمال الجزائريين UGTA بإيجاد صيغة أخرى ذات بعد عام لتمس جميع المستهلكين ، يتمثل هذا الاقتراح في بناء نظام تعاوني فيما بين المؤسسات الموجودة على مستوى الوطن .

2-صيغة البيع بالتقسيط :

تبعا لهذه الصيغة تلجأ المؤسسات الوطنية الجزائرية الى اقامة علاقات مباشرة مع زبائنها من خلالها يمكن للزبون أن يحصل على السلع التي يرغب في شرائها ، و يتم ذلك عن طريق دفع جزء من تكلفتها مع تسديد باقي المبلغ لاحقا على شكل أقساط للمورد خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر.

كما تجدر الاشارة الى امكانية لجوء المؤسسات الوطنية الى شركات التأمين للتغطية ضد الأخطار التي تنجم عن عدم تسديد الزبون لما عليه ويتم ذلك حسب رغبة المؤسسة .

3-صيغة الشراء بالقرض :

تتمثل هذه الصيغة في تسير عملية البيع و الشراء بالقرض ، و يتم ذلك بالموافقة البنكية التي تتجلى في منح قرض للمستهلك ، يتمكن من خلاله من تسديد قيمة مشترياته الدائمة ، على أن يتعهد بتسديد قيمة القرض في اجال الاستحقاق المحددة ، بحيث يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية الناتجة عن عملية الشراء بالقرض لصالح المؤسسات قبل اجال استحقاقها ، ويجوز اعادة خصم تلك الأوراق التجارية لدى البنك المركزي تبعا للقوانين المعمول بها[1].

المطلب الثالث : أسباب انتشار القروض الاستهلاكية و اثرها على الاقتصاد الوطني

توجد عدة أسباب لدخول القروض الاستهلاكية للسوق الجزائرية و هذا ما اثر على الاقتصاد الجزائري.

أولا: أسباب انتشار قروض الاستهلاك

ساعدت القروض الاستهلاكية عدة عوامل لانتشارها في الجزائر منها ما يرجع للمقرض و البعض الاخر يرجع الى للمقترض كما هو واضح فيما يلي[2] :

[1] زلاق سهام ."**دراسة القرض الاستهلاكي في العمليات البنكية الجزائرية**" رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر 2004-2005 ص 132.

[2] عطا الله ياسين ."**أثر الغاء القروض الاستهلاكية على ابنوك الاسلامية في الجزائر**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2011، ص 66

- رفعت متطلبات الحياة و جمود الأجور مقابل غلاء المعيشة الكثير الى محاولة توفير حاجياتهم عبر أقصر الطرق ، وهي القروض التي بدأت و توسعت خلال السنوات **20** الأخيرة.
- الركود الاقتصادي و اتساع دائرة الفقر التي باتت تغطي جزء كبير من السكان تعد من الأسباب التي تدفع بالمواطن للاقتراض.
- البنوك و منافساتها في تقديم التسهيلات لهذه القروض حيث أصبحت اجراءات الحصول على القرض الاستهلاكي أكثر سهولة من قبل.
- حجم الاعلانات الدعائية و الاغراءات التي تقوم بها البنوك.
- غزو المنتجات المستوردة للسوق الوطني لذا فلا بد من ايجاد أداة لحماية الاقتصاد الوطني و المتمثلة في القروض الاستهلاكية.

ثانيا: اثار القروض الاستهلاكية على الاقتصاد الوطني

ان منح القروض الاستهلاكية من طرف البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة لا بد أن يخلف ورائه اثار ولهذا سوف نقوم بدراسة أهمية هذه القروض بالنسبة للاقتصاد الوطني من الناحيتين الجزئية و الكلية[1] :

1-اثر منح القروض الاستهلاكية على الاقتصاد الجزئي :

نحاول في العرض التالي كشف دور وأهمية القرض الاستهلاكي من الجانب الجزئي و هذا خلال النقاط التالية:

أ – أثره على استهلاك العائلات: ان قروض الاستهلاك لها أهمية قصوى في احداث التوازن في سوق السلع عن طريق تلبية حاجات الأفراد و العائلات فيما يخص تمويل عملية شراء المنتجات الدائمة بالقرض، فالبنك يلعب دور الوساطة بين البائع و المشتري حيث يمكن للعائلات من تحقيق فرصة لرفع مواردها لكي تمول أملاك تريد الحصول عليها.

ب – أثره على الانتاج : بما أن هذا القرض يؤدي الى رفع الاستهلاك العائلي وبالأخص السلع المنتجة محليا مما يؤدي الى الطلب على السلع بكمية كثيرة وبالتالي زيادة الانتاج و البيع وهذا ما يؤدي بالمؤسسات الانتاجية على التطور.

[1] عطا الله ياسين نفس المرجع ، ص ، ص 48-49.

ج – أثره على المؤسسات المالية و البنوك: تلعب البنوك و المؤسسات المالية دور الوسيط بين المشتري و البائع و بالتالي تقوم بعملية الاقراض وهذا لاقتناء السلع المراد تمويلها ، حيث يجبر الزبون على فتح حسابه البنكي لدى البنك مما يؤدي الى ارتفاع عدد الزبائن بصورة سريعة.

2–أثر منح القروض الاستهلاكية على الاقتصاد الكلي : سيكون للقروض الاستهلاكية الدور الكبير في النشاط الاقتصادي نظرا لما تأثره على عدة عوامل منها تأثيرها على العائلات وذلك بزيادة عدد الطالبين المستهلكين على السلع ، ومنها لجوئها الى البنوك لطلب القروض لتمويلها بالرغم من الفوارق في الدخول الشهرية التي يحصل عليها الأفراد وهذه الزيادة في الطلب ينجر عنها كذلك الرفع التدريجي للإنتاج بالنسبة للمؤسسات المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية ، و بالتالي تحقيق المنافسة بين المنتجين مما يساعد حتما على انتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني في المستقبل ومنه تنوع الأسواق بالسلع المحلية مما يدفع المؤسسات للاستثمار في عدة مجالات وقد يكون هناك استثمارات أجنبية.

خلاصة الفصل :

من خلال كل ما عرض في هذا الفصل يتضح أن مهام البنوك لا تقتصر على تخزين النقود أو تجميدها بل ما يتعدى ذلك في البحث عن النقود من أجل استخدامها لتمويل الحاجيات التمويلية للزبائن ، وقد قدمنا فيما سبق القروض الاستهلاكية التي تستخدم في هذا الصدد خاصة لما لهذا القرض من أهمية اجتماعية و اقتصادية و هذا ما جعل منه قرضا يحظى بقبول عام من طرف المقترضين خاصة في الجزائر الذي تم تعديل شروطه ليناسب طالبيه و ليناسب الحكومة التي تبحث عن تطوير المنتوج المحلي من خلال نافذة القروض الاستهلاكية.

ورغم المخاطر التي تصاحب القروض الاستهلاكية ، الا أن البنوك عملت على تطويرها و توسع في منحها مما جعل الأفراد يقبلون على البنوك من أجل الاستفادة من هذه القروض خاصة شراء السيارات ، فأدى ذلك الى حدوث اختلال في الاقتصاد الوطني ، و خاصة ارتفاع فاتورة الاستيراد ما يوضح لنا العلاقة الطردية بين القروض الاستهلاكية و الواردات ونخرج من هذا الفصل بالنقاط التالية :

- القروض البنكية منتج بنكي جديد في الجزائر.
- القروض الاستهلاكية تساهم في رفع من القدرة الشرائية للأفراد.
- تم الغاء القروض الاستهلاكية سنة 2009 ، لأنها كانت سبب في تفاقم فاتورة الواردات في الجزائر.
- اعادة بعث القروض الاستهلاكية من جديد في سنة 2016 ولكن بشروط جديدة ، موجهة نحو المنتوج المحلي الصنع فقط لتفادي ارتفاع فاتورة الواردات الى معدلات قياسية.

الفصل الثاني :دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر

المبحث الأول :مدخل للتجارة الخارجية

المبحث الثاني : واقع الواردات في الجزائر

المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في الواردات

تمهيد :

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر ، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية ، و بينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية . لذا كرست الجزائر مجهودات جبارة من أجل إحداث تغيرات إقتصادية و إجتماعية عميقة من خلال إصلاح سياساتها التجارية إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية و تحسين كفاءة حصصها التصديرية و الاستيرادية في إطار من الحرص كي لا يتضرر القطاع الإنتاجي و يتم الحفاظ على التوازن المالي للدولة .

و بناءا على ما سبق ستتمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية :

* المبحث الأول :مدخل للتجارة الخارجية .

* المبحث الثاني : واقع الواردات في الجزائر.

* المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في الواردات.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في معظم الدول إذ ساهمت بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية إضافة إلى كونها أساس لمعظم العلاقات الانسانية في العالم ووسيلة للإكتشافات العلمية و نشر ثقافة البلد في البلدان التي تتم فيها التجارة ، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم و أهمية التجارة الخارجية ، السياسة التجارية ، تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

- التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد يخص بدراسة الصفقات الإقتصادية عبر الحدود الوطنية فهي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم[1].
- التجارة ماهي إلا عملية تتم بين طرفين أو أكثر و يمكن تقسيم عملية التبادل إلى قسمين تبادل داخلي أو تجارة محلية وهي تتم داخل السوق المحلي ، وتبادل خارجي أو تجارة الخارجية إلا بعد اشباع الأسواق المحلية[2] ، فمن هذا المنطلق يظهر أن التجارة الخارجية تشمل عمليتين أساسيتين هما:

- التصدير :هو خروج السلع و الخدمات من بلد إلى بلد اخر مقابل مبلغ مالي و يمثل أيضا الطريقة المستعملة من أجل غزو الأسواق الخارجية حيث أن التصدير له دور هام في تنمية الاقتصاد الوطني.
- الاستيراد : هو دخول السلع و الخدمات من بلد لآخر مقابل مبلغ مالي و نلاحظ نوعان من الاستيراد :

*الاستيراد لغرض تجاري.

*الاستيراد لغرض الاستثمار[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث و المتمثلة في انتقال السلع ، الأفراد و رؤوس الأموال[4].

---

[1] أمينة ايديري "**دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية** "مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012 ص 03

[2] نداء محمد الصوص "**التجارة الخارجية**" مكتبة المجتمع العربية للنشر و التوزيع 2008 ص 09

[3] سامي عفيفي حاتم "**التجارة الخارجية بين النظير و التنظير**" دار المصرية ، القاهرة ، 1991 ص36

[4] العصار رشاد "**التجارة الخارجية**" دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن 2000 ، ص 12

المطلب الثاني: السياسة التجارية و أهدافها

نظرا للأهمية التي تكتسها التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية يجتمع الاقتصاديون على ضرورة اقامة العلاقات التجارية الدولية و تشجيعها باعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات و من خلال ذلك تقوم الدولة باتباع سياسات مسطرة لذلك.

أولا: مفهوم السياسة التجارية

- تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، و الهدف الأسمى الذي تسعى اليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي الى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل الخارجي ، ولكنها قد ترمي الى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة و تثبيت سعر الصرف(حسب الظروف الاقتصادية التي تمر به)[1].
- وتعرف أيضا على أنها مجموعة القواعد و الأساليب و الأدوات و الاجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العوائد من التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[2].

و منه نستنتج أن السياسة التجارية هي مجموعة من الضوابط التي تضعها الدولة من أجل تنظيم مبادلاتها التجارية الدولية و ذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الخاصة بها.

ثانيا: أهدافها

تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، و بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها :

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات.

-حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.

تشجيع الإستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.

-زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

---

[1] فيروز سلطاني "**دور السياسات التجارية فب تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية** "رسالة ماجيستر (منشورة) جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013ص:53 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد "**السياسات الاقتصادية**" الدار الجامعية، الاسكندرية،2000 ، ص : 124-127-130

-حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل، بشرط أن يتوافر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية و هي:

- معرفة ما هي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى أن تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق و جلب العملة الصعبة.
- تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي أن يصل فترة النمو من أجل مواجهة التحدي و منافسة المنتوجات الأجنبية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني ، بالأدوات الملائمة.
- ايجاد ألية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الوطني من بين أهم القطاعات الحساسة في الدولة حيث مر بعدة مراحل تماشيا مع المستجدات الاقتصادية مرورا باقتصاد السوق إلى الوقت الراهن ، حيث نجد أن التجارة الخارجية كان لها دور فعال في مختلف العمليات التجارية على المستوى الدولي مرورا بتطوير صادراتها وارداتها و تبيان تحركات مختلف البضائع و السلع و العمليات المصاحبة لها ، و تتمثل أهم هذه المراحل في ما يلي :

1-**المرحلة الأولى (1990-1998)**: عرف الاقتصاد الوطني الجزائري تحولات جوهرية حيث عرفت مرحلة اقتصاد السوق عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي ، و بدأت الاصلاحات في سنة 1988 كدفعة أولى منها استقلالية المؤسسات و تحقيق اللامركزية مما شكل تراجعا عن الخيار الاشتراكي و بدأ الاصلاح المؤسسي لنظام التخطيط و تشجيع الاستثمار الأجنبي و اعادة تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية.

2-**المرحة الثانية (1990-1999)**: بدأت الدفعة الثانية من الاصلاحات في أفريل 1991 بتوقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي إشترط إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية في مقابل القروض الممنوحة ، و بالفعل قد شهدت تلك الفترة إصدار نصوص جديدة تسمح بتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة مثل المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الإستثمارات و المرسوم التشريعي 08/93 المتعلق بمراجعة القانون التجاري و إدخال أدوات جديدة في التجارة . و تميزت هذه المرحلة بظهور الاختلالات المالية الداخلية و الخارجية يمكن تجسدها في أربع صور رئيسية

الاختلالات المالية الخارجية ، عجز الميزانية ، التضخم ، العسر المالي . بالإضافة لقيام الجزائر بعدة مفاوضات من أجل دخول للمنظمة العالمية للتجارة.

3-المرحلة الثالثة : تميزت هذه المرحلة بتصحيح الهيكلي حيث انتقلت المديونية الخارجية من 32.2 مليار دولار الى 16 مليار دولار سنة 2005 بالموازاة مع ذلك اعتمدت الجزائر سياسة تحريرية ووضع ألية تشريعية جديدة لموجهة دعم الاستثمار الخاص الوطني و فتح مجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الثاني : واقع الواردات في الجزائر

إن اعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة ، و الواردات بصفة خاصة مكانتها و تجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورة لنجاح عملية التنمية و بعث النمو الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة وتمويل العملية الانتاجية بالمواد الأولية و تجهيزات الإنتاج.

المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر

عرفــت السياسة الاستيرادية في الجزائر عدة تغيرات ، فبعد الاحتكـار التام خلال السبعينات و الثمانينات أخذت اتجاه مغاير في بداية التسعينات و هذا سعيا لمواكبة التحولات العالمية ، واتباع ايدولوجية اقتصاد السوق.

أولا: احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1970-1993)

يوجد مظهرين أساسيين مظهر تنظيمي و إداري ، وهذا ضمن أهداف عمليات إحتكار الإستيراد التي حددها المخطط الرباعي الأول ، و تحديد شروط إستيراد السلع ضمن إطار البرنامج العام للإستيراد (PGI) إبتداء من صدور الأمر 74-12 عام 1974 ، أين أخذ احتكار الدولة لعمليات الاستيراد طابعه الرسمي ثم الانتقال من برنامج التراخيص الاجمالية للاستيراد (AGI) إلى انشاء ميزانية العملة الصحية السنوية ، و كانت مظاهر الاحتكار كالتالي :

1-المظهر التنظيمي و الإداري للإحتكار

ابتداء من منتصف عام 1971، عقب التجاء الدولة الجزائرية إلى تأميم القطاعات الاقتصادية منها التجارة الخارجية ثم احتكار عملية الاستيراد إلى المؤسسات العمومية على المستوى التنظيمي تبرز لنا العلاقة بين وظيفة الاستيراد ووظيفتي الانتاج و التوزيع للمؤسسات العمومية ففي الفرع الواحد يمكن أن

نجد مؤسسة واحدة تقوم بوظائف الاستيراد و الانتاج و التوزيع ، كما قد تتولى وظيفتي الانتاج و التوزيع مؤسستين مختلفتين تماما.

فقد خولت هذه المؤسسات العمومية احتكار استيراد منتجات و مواد فروع هذه المنتجات مثل Sonacome، SNS، SNNC ، SNNGA أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج و أخرى مرتبطة بالتوزيع لمنتجات متماثلة و متجانسة يتم استيرادها من الخارج ، وعليه يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل مؤسسة احتكارية ، مما يضعف القدرة التفاوضية ، بالمقابل يدعم كفة المتعامل الأجنبي ، إذ ينعكس هذا الوضع على تباين أسعار المنتجات المستوردة في السوق الوطنية بحسب طبيعة الاحتكار عند الاستيراد.

إن توكيل احتكار عمليات استيراد للمؤسسات العمومية يهدف إلى:

أ-التحكم في تنظيم و ضبط أحسن للتدفقات التجارية للدولة الجزائرية من الخارج بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

ب-تسهيل برمجة المشتريات من الخارج عن طريق مؤسسات الاحتكار العمومية.

2-التراخيص الاجمالية للاستيراد :

وفقا لشروط استيراد السلع، توجد 3 أصناف من السلع التي يمكن استيرادها:

2-1 الصنف الأول : السلع و البضائع خاضعة لنظام الحصص.

2-2 الصنف الثاني : السلع الحرة.

2-3 الصنف الثالث : السلع المستوردة في اطار التراخيص الاجمالية للاستيراد و يوجد ثلاث أشكال لتراخيص الاجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع العام نصت عليها النصوص التشريعية الصادرة عام 1974 هي كالتالي :

أ-الرخصة الاجمالية للاستيراد الاحتكارية : يكون للمؤسسة التي أسند اليها احتكار السلع ، الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الانتاجي و الاستثماري .

ب-الرخصة الاجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط : هي رخص تسلم للمؤسسات العمومية الانتاجية و الخدماتية غير الحائزة على الاحتكار.

ت-الرخصة الاجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة : تتحصل عليها المؤسسات العمومية الغير المحتكرة ، لأجل تسهيل عملية الحصول على الموارد الضرورية من أجل تنفيذ المشاريع المخططة.

كان الاستيراد في الجزائر يطغى عليه الطابع الاحتكاري وذلك بين السنوات السبعينات إلى بداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة تذبذب كبير من ناحية المبادلات التجارية خاصة عند انخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 مما جعل الدولة تفرض قيود شديدة على عملية الاستيراد وهذا انعكس غلى الواردات التي انخفضت بنسبة 43% و ظهرت في هذه الفترة عديد من الاصلاحات في النظام العام للاستيراد.

ثانيا: سياسة تحرير لعمليات الاستيراد منذ 1994

منذ شهر أفريل 1994 ، وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية ، يعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد لكل العملاء الاقتصاديين ، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد ، يتم استيراد السلع و البضائع من طرف كل عميل اقتصادي يملك سجلا تجاريا وهذا على أساس معاينة بنكية مسبقة و ضرورية و منذ سبتمبر 1994 أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين وان لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري[1].

المطلب الثاني : الهيكل السلعي للواردات في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث التطور الهيكلي للواردات في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2009.

يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته حيث نجد أن التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الواردات ثم تليها المواد الغذائية و سلع نصف مصنعة .

وما يمكن ملاحظته في هذا الجدول السيطرة المستمرة للواردات الغذائية حيث بلغت في سنة 2000 ما قيمته 181777.3 م دج وهو ما يمثل نسبة 26.3% من الواردات السلعية آنذاك وهي أكبر قيمة ، ثم شهدت الواردات نوع من التذبذب خاصة في السنوات من 2003 الى 2008 مسجلتا النسب تراوح ما بين : 19.93% الى 17.6% و في سنة 2009 سجلت أقل قيمة لها ب 14.92% .

أما بالنسبة للتجهيزات الصناعية تمثل أكبر بند في هيكل الواردات حيث نلاحظ أنها بارتفاع مستمر بمعدلات كبيرة من سنة 2000 الى غاية سنة 2005 حيث بلغت نسبة 41.5% في تلك السنة أي (2005) ، ثم بدأت بالانخفاض بداية من سنة 2006 الى غاية 2008 بنسب تتراوح ما بين 36.28 %

[1] حسيبة شتحونة مرجع سبق ذكره ، ص 38-41

الى 38.43% و في سنتي 2009 بدأت الواردات من التجهيزات الصناعية في ارتفاع من جديد مسجلتا على نسبة 42.40 % .

أما بالنسبة لسلع النصف مصنعة فهي أيضا تحتل حيزا كبيرا من الواردات السلعية الجزائرية حيث نجدها جد مرتفعة مسجلتا نسب كبيرة بلغت : 25.71 % و 25.37 % و 25.87% خلال السنوات 2007 و2008 و 2009 على التوالي بما قيمته : 492874.5 م دج و 652452.7 م دج و 738552.82 م دج .

و رغم كون الجزائر بلد منتج للطاقة الا أننا نجدها تخصص قيمة معتبرة من وارداتها السلعية للطاقة و الزيوت ، حيث كانت نسبة ما يقارب 1% حيث في سنوات 2004 ،2005، 2006 استوردت الجزائر ما قيمته 12082.5 م دج 15536.5 م دج 17748.4 م دج على التوالي بالنسب 0.9 % 1 % 1.1 % ، حيث تعيد الجزائر استيراد بعض المنتجات الطاقية على شكل مستخرجات نفطية كبعض أنواع الزيوت و الشحوم و أنواع الوقود .

المواد الأولية تحتل نسبة صغيرة جدا في هيكل الواردات السلعية الجزائرية ، و تميزت هذه النسبة بالتذبذب رغم ارتفاع قيمتها حيث كانت أكبر قيمة في سنة 2003بقيمة 49996.2 م دج أي بنسبة 4.7% وهي نسب صغيرة جدا اذ تبرز ميل اقتصاد الجزائر الى استيراد السلع جاهزة ،وهذا أيضا يمكن أن يكون مؤشرا اخر على التبعية الى الخارج .

أما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فان نسبة استيرادها كانت 0.9 % ، 0.4% خلال السنوات 2004 ، 2006 على التوالي و بالقيم 11.999.9 م دج 6.968.2 م دج.

و خلال السنوات 2007 ،2008 ، 2009 حافظ الهيكلي السلعي للواردات الجزائرية على بنيته أو تركيبته رغم النمو الكبير في حجم هاته الواردات ، و نلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية و الاستيراد في نمو مستمر و خاصة ما تعلق منه بالمواد الغذائية و السلع الاستهلاكية .

الجدول رقم (2-1): تطور الهيكلي السلعي للواردات الجزائرية من (2000-2009)

الوحدة : مليون دج

التعيين / السنوات	مواد غذائية و مشروبات	طاقة و زيوت	مواد أولية	سلع مصنعة	سلع نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	الصادرات خارج المحروقات	المجمـــــوع
2000	188777.3 %26.3	9725 %1.4	18386.6 %2.6	13810.4 %2	124573 %18	6395.7 %0.9	230963.6 %33.4	104794 %15.1	**690 425.8**
2001	184024.2 %24	10707.9 %1.3	29268.1 %3.8	7462.6 %0.9	143896.6 %18.8	11983.7 %1.5	264818.3 %34.6	112701 %14.7	**764 862**
2002	218391.4 %22.8	11551.7 %1.2	41569.2 %4.3	3119.6 %0.3	186183.1 %19.45	11812.6 %1.2	352501.7 %36.8	131910.5 %13.7	**957 039**
2003	207283.7 %19.7	8795 %0.8	49996.2 %4.7	3350.6 %0.3	221100.7 %21.1	9958.5 %0.9	383509.4 %36.6	163447.3 %15.6	**1 047 441**
2004	259428.6 %19.7	12082.5 %0.9	51471.3 %3.9	4711.9 %0.3	262313 %19.9	11999.9 %0.9	512186.5 %38.9	200206.1 %15.2	**1 314.99**
2005	263207.8 %17.6	15536.5 %1	47002 %3.1	8101.1 %0.5	299932.8 %20	11723.1 %0.7	620175.1 %41.5	227966.4 %15.2	**1 493 644**
2006	276026.2 %17.7	17748.4 %1.1	52448.7 %3.3	8779 %0.5	358387.2 %23	6968.2 %0.4	619446.4 %39.7	218736.9 %14	**1 558 540**
2007	343661,3 %17.93	22494,8 %1.17	78013,6 %4.07	13880,7 %0.72	492874,5 %25.71	10137 %0.53	695517,9 %36.28	260249,4 %13.58	**1 916 829**
2008	507947,5 %19.75	38460 %1.49	81115,6 %3.15	9409,5 %0.36	652452,7 %25.37	11269,7 %0.44	988340,8 %38.43	283037,6 %11	**2 572 033**
2009	425967,7 %14.92	39861,5 %1.40	79937,6 %2.80	7262,4 %0.25	738552,82 %25.87	16926 %0.59	1210591 %42.40	335706,5 %11.76	**2 854 805**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

سنتناول في هذا المبحث التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من سنة 2000 الى سنة 2009.

يبين لنا الجدول التالي أهم الشركاء الذين تستورد منهم الجزائر حيث نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يحتل الصدارة، حيث أن الجزائر استوردت ما قيمته 719.078.80 م دج في سنة 2004 لتضاعف حجم الواردات في سنة 2008 ليصل الى 1.359.153.80 م دج ، وتزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الاوربي بمستويات قياسية اذ بلغ 1 497 010,2 م دج في سنة 2009.

أما دول اسيا في المرتبة الثانية لتبين أيضا أنها شريك اخر للجزائر في هذا المجال لتصل قيمة استيراد إلى المبلغ 637 861,4 م دج في سنة 2009.

و جاءت كل من البلدان الأوربية الأخرى و أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية و المغرب العربي و البلدان العربية في المرتبة الوسطى لتحل الدول الافريقية اخر المراتب .

الجدول رقم (2-2) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من (2000-2009)

الوحدة : مليون دج

التوزيع الجغرافي / السنوات	الاتحاد الاوربي	البلدان الاوربية الاخرى	أمركا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	البلدان عربية	افريقيا	اسيا	باقي دول العالم	المجموع
2000	352.398.6	145.223.9	105.028	83.225.6	7.885.4	30.221.6	1.748.5	67.753.2	6.332.4	**799 817.2**
2001	406.458.2	135.654.8	99.169.3	85.226.3	9.885.3	33.225.9	2.238.6	20.352.6	10.556.3	**802 767.3**
2002	470.625.8	135.887.3	89.413.5	86.255.4	10.225.3	35.221.1	4.667.5	106.419.8	7.214.6	**945 930.3**
2003	531.102	125.665.3	78.129.5.	90.087.5	12.558.9	39.255.6	10.582.3	115.163.2	8.756.9	**1 011 301.2**
2004	719 078,8	147 742,2	97 765,2	90 369,7	12 345,7	37 066,3	10 339,0	189 951,5	9 741,4	**1 314 399,8**
2005	785 302,3	180 628,6	115 982,0	98 947,9	15 898,9	30 933,7	11 082,0	242 240,6	12 628,9	**1 493 644,9**
2006	847 287,2	130 113,3	122 975,6	101 777,9	17 105,2	35 762,2	10 781,0	273 830,9	18 907,5	**1 558 540,8**
2007	995 184,1	143 053,9	181 290,9	126 395,8	19 687,0	43 053,2	16 127,3	375 667,2	16 369,6	**1 916 829**
2008	1 359 153,8	162 113,8	206 637,4	179 792,7	25 750,6	45 771,9	25 832,5	545 067,8	21 912,8	**2 572 033.3**
2009	1 497 010,2	234 558,7	176 130,1	151 069,1	34 761,7	79 131,2	25 391,9	637 861,4	18 891,1	**2 854 805.4**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الرابع : اثر السياسة التجارية على الواردات في الجزائر

تهدف السياسات التجارية خاصة سياسة الاستيراد إلى تحقيق تبادل المنافع للدولة مع الخارج و لهذه السياسات آثار مباشرة على الواردات نذكر منها[1] :

- عند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترتفع أسعارها، و هذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم، و هذا ما يعرف بحماية المنتجات المحلية من المنتجات المنافسة و الحفاظ على حصتها السوقية.
- الضرائب على الواردات يقلل من تشجيع الاستيراد.
- الضرائب على الاستيراد تشكل ايرادات للدولة.
- يهدف تطبيق الضرائب لكل منتج مستورد إلى معرفة أي نوع من الواردات التي لها ضريبة مرتفعة عن الأخرى، و أهمية الضرائب كمصدر للإيرادات الجمركية للدولة.

[1] منى مسغوني ،" **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** " رسالة ماجستير (منشورة) جامعة قاصدي مرباح -ورقلة ، ص :135

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الواردات

في الغالب يتم الاستعانة بعدة عوامل أو معايير للحكم على أي ظاهرة اقتصادية، و من أجل معرفة أسباب ارتفاع أو انخفاض حجم الواردات يجب تعرف على محدداتها.

المطلب الأول: محددات الواردات في الجزائر

على المستوى النظري، تزخر النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات صلة بدراسة و تحليل سلوك الطلب على الواردات التي تحددها مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: الدخل الفردي الحقيقي

يعرف الدخل الفردي الحقيقي على أنه مجموعة دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة ، ووفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية الدخل الفردي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة ، وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طرديا، و يعلل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات ، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات ، مبنية على أسس النظرية الحديثة ، و تحديدا نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم الفائدة .

و في ما يلي نستعرض معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر حيث يلاحظ أن معظم نسب في الفترة الممتدة من سنة 1990 الى 1997 هي نسب سالبة و هذا أن المستوى المعيشي للأفراد متدني و هذا ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر في البلاد ، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2000 الى 2009 فنلاحظ أن هناك تحسن كبير في معدل نمو الدخل الفردي هذا أدى الى تطوير نمط الاستهلاك حيث يؤدي هذا الى زيادة الطلب المحلي لمختلف السلع ، مما قد يزيد من حجم الواردات للدولة.

الجدول (2-3) : معدل الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة: 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الدخل الفردي %	-1.7	-3.6	-0.6	-4.3	-3	1.8	2.3	-0.5	3.6	1.7
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل نمو الدخل الفردي %	0.7	1.1	3.2	5.3	3.6	3.5	0.5	1.4	0.9	0.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

[1] جار التبي بابو ،"**محددات الطلب على الواردات في اطار نماذج الآنية** " المجلة العلمية ، العدد7، جامعة بخت الرضا، السودان 2013، ص، ص3-5.

ثانيا : نسبة أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو مقدار التغيير الشهري للأسعار لسلعة محددة من البضائع الاستهلاكية و التي تشمل الغذاء و الملبس و النقل ، و منه فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل و بأسعار الواردات نفسها و أسعار السلع الأخرى ، فان أسعار الواردات تعتبر أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات فان ارتفاع سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها ، و يعلل ذلك بثلاث أسباب :

1-أثر الإحلال في الاستهلاك : أي انتقال الطلب على البدائل المحلية من السلع مما يؤدي الى انخفاض الواردات.

2-أثر الدخل : أي أن ارتفاع سعر الواردات يقود الى انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الواردات.

3- أثر الانتاج : حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي الى جذب الموارد من القطاعات الأخرى الى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود الى انخفاض اجمالي الواردات.

أما بالنسبة لأسعار السلع الاستهلاكية في الجزائر من سنة 1990 الى ستة 2009 فقد تميزت بالتذبذب حيث نلاحظ في سنة 1990 أنها بلغت 16.7% حيث كانت في ارتفاع مستمر لتبلغ 29.78% سنة 1996، لتشهد بعد ذلك انخفاض شديد ابتداءا من سنة 1998 الى 2009.

الجدول (2-4) : نسبة أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعر الاستهلاك: 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الأسعار	16.7	22.8	31.7	20.5	29.05	29.05	29.78	18.69	5.73	4.64
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل الأسعار	0.43	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

ثالثا: معدل سعر الصرف

سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية.

وفي ضل ثبات الأسعار المحلية ، فان المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون احداث اختلال في ميزان المدفوعات ، وفي ظل هذه الفرضية فان ذلك لا يؤدي بالضرورة

إلى ارتفاع الواردات بالرغم من ذلك فان الدول النامية غالبا ما تقوم بانخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات بالنسبة إلى الأسعار المحلية وعلى ذلك فان سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات، حيث يمكن أن نقول هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و حجم الواردات.

أما بالنسبة لمعدل الصرف في الجزائر فانه يتميز بالارتفاع المستمر حيث نلاحظ أنه من سنة 1990 انتقل معدل سعر الصرف الدينار من 10دج/$ الى 17.7دج/$ سنة 1991 ، و استمر سعر الصرف بالارتفاع ليصل الى أعلى مستوياته سنة 2002 حيث بلغ 79.68 دج/$ ليشهد بعد ذلك انخفاض طفيف في السنوات 2007 ، 2008 ، 2009 .

الجدول (2-5): معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 1990- 2009

الوحدة :دينار/دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل سعر الصرف	10	17.70	21.87	23,35	35,03	47,65	54,75	57,68	58,74	66.6
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل سعر الصرف	75,26	77,26	79,68	77,39	72,06	73,36	72,65	69,38	72.63	74.39

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

رابعا: معدل تغطية الصادرات للواردات

و هي عبارة عن نسبة الصادرات (X) الى الواردات من السلع (M) و التي تحسب كالتالي :

$$TC=(X/M)*100$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الايرادات الاتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات ، فاذا كان هذا المعدل أصغر من 100 فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولهذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها[1]. وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية حيث كلما زادت نسبة تغطية الصادرات للواردات كلما ارتفع حجم الواردات.

[1] أحمد بن عبد الكريم ، محمد بن عبدالله **"مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم و أساسيات "**الطبعة الثانية، السعودية ، 2010 ص : 37

الجدول (2-6) :معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2009

الوحدة :مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التغطية %	166	274	132,07	116,83	95,35	97,13	148,66	157,85	106,61	137
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل التغطية %	240,03	193,54	156,86	181,59	177,83	229,07	255,30	219,85	201	115

المصدر :معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام و الاحصاء و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : اثار زيادة حجم الواردات على الاقتصاد الوطني

إن وضعية الانفتاح التي يعيشها الاقتصاد الجزائري لها آثار متباينة و خاصة بعد أن ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات و خفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية و خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، و قد قامت في سنة 2002 في قانون المالية بإلغاء معظم القيود الجمركية ، الأمر الذي زاد من الواردات السلعية ، إذا ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة، لكن سنة 2016 تداركت الجزائر ما قامت به سنة 2002 حيث بدأت بتنظيم سوق الواردات بتحديد قائمة السلع الواجب استيرادها و فرضت قيود مشددة و أيضا قامت بتشجيع المنتوج المحلي ليحل محل الواردات المبالغ فيها.

أولا: آثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني

مع قرب استكمال الترتيبات للانضمام الى (OMC) ، سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو الزراعية ،وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الانتاجية الأساسية ، الأمر الذي يؤدي الى قيام منافسة غير متوازية يترتب عنها تأثير سلبي على مختلف المؤسسات اضطرت إلى الاغلاق[1].

[1] خديجة خالدي **"اثر الانفتاح التجاري على اقتصاد الجزائر"** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005 ص:89.

ثانيا: تدفق الواردات على ميزانية الدولة

- الاعتماد على الأسواق الخارجية و فجوة الموارد المحلية.
- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية .
- العجز المزمن في ميزان المدفوعات و ضيق السوق المحلي.
- الخسائر الناجمة عن الغاء القيود الكمية على الواردات و انعكاساته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات و خلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الانتاجية الصمود أمامها.

المطلب الثالث : علاقة الواردات بالقروض الاستهلاكية في الجزائر

يتميز الشعب الجزائري بنزعة استهلاكية حادة تقابلها محدودية في الدخل عند أغلبية الأفراد و ضعف القدرة الشرائية أمام الارتفاع المستمر في المنتجات المعروضة في السوق الوطنية والتي تطغى عليها المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج لأن حسب المعطيات الاخيرة لوزارة الصناعة فان الصناعة الوطنية لم تعد تمثل أكثر من 5% من الناتج الداخلي الخام* ، مما حول الجزائر الى دولة بدون صناعة ، مما جعل الأفراد يتوجهن الى المؤسسات المالية لطلب القروض الاستهلاكية التي هي موجهة في الأصل لذوي الدخل البسيط وهي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من السلع الأساسية و الكمالية و الترفيهية أيضا ، و تركزت القروض الاستهلاكية في الجزائر بوجه خاص لاقتناء السيارات و السلع المعمرة حيث بلغ حجم هده القروض سنة 2009 الى ما يعادل 250 مليار دولار في حين بلغت القروض الموجهة لاقتناء السيارات 100 مليار دينار وباقي كان مقسم بين قروض موجهة للمواد الغذائية وبالإضافة الجانب العقاري ، حيث وصلت قيمة السيارات المستوردة في الجزائر سنة 2009 إلى ما يقارب 2191 مليون دينار أما بالنسبة لفاتورة المواد الغذائية قفد وصلت 279 مليون دولار.

هذا النوع من القروض سمح بتفجير الواردات وقتل الصناعة الوطنية حيث أصبحت تستورد ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام لذلك اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات لتوقيف القروض الاستهلاكية[1] .ومن هنا يمكن أن العلاقة بين القروض الاستهلاكية و الواردات هي علاقة طردية حيث كلما زاد توسع البنوك في منح هذا النوع من القروض زاد الطلب المحلي على مختلف السلع المعمرة و غير معمرة وبمأن مختلف هذه السلع مستوردة من الخارج فهذا يزيد من حجم الواردات مما يؤثر في بعض

[1] ليلى شرفاوي ،" **ارتفاع واردات الجزائر من السيارات** "، مقال ، تاريخ الاطلاع 2018/04/27 http://www.djazairess.com

***الناتج الداخلي الخام** : هو مؤشر اقتصادي لقياس الانتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محددة.

الأحيان على ميزان التجاري حيث تصبح نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة لذلك الجزائر اتخذت عدة اجراءات لتخفيض من فاتورة الواردات ومن بينها كانت أولها توجيه القروض الاستهلاكية نحو قطاع العقارات و أيضا نحو المنتوج المحلي.

الجدول (2-7) :معدل نمو الواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2009

الوحدة :مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الواردات %	24.9	23.6	23.9	23.1	26.1	29	23.9	21.3	22.5	23.7
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل نمو الواردات %	23.7	21.4	22	25.6	23.9	25.6	24.9	21.9	28.7	36

المصدر :معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام و الاحصاء و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الجدول (2-8) :معدل القروض الاستهلاكية في الجزائر للفترة الممتدة من 2002-2009

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل القروض الاستهلاكية %	58.5	54.6	60.6	57.5	35	42.2	52.2	54

المصدر : تقرير البنك الجزائر

حيث نلاحظ أن معدل نمو الواردات يتميز بالتذبذب نسبيا من سنة 1990 الى سنة 2002 حيث كانت النسب على التوالي 24.9% ،36.6% ، 23.9% ، 26.1 %، 29 %، 23.9 %، 21.3 %، 22.5% ، 23.7 %، 21.4 %، 22 % أما في سنة 2002 ومع بداية تعامل البنوك بالقروض الاستهلاكية حي كان معدل القروض الممنوح لسنة 2002 58.5 % نلاحظ أن حجم الواردات ارتفع نسبيا حيث بلغ 25.6 % مقارنة مع سنة 2001 ، أما في سنة 2003 انخفض معدل القروض الاستهلاكية الى 54.6% في المقابل انخفضت معدل الواردات 23.9% أما بالنسبة للسنوات 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 فكان معدل القروض الاستهلاكية على التوالي 60.6% ، 57.5 %، 35% ، 42.2% ، 52.2% ، 54 %، لتكون نسبة الواردات مرتفعا طرديا مع حجم معدل القروض الاستهلاكية حيث بلغت 25.6 %، 24.9% ، 21.9 %، 24.9% ، 28.7 %، 36 %.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل و بعد عرضنا لمفهوم التجارة الخارجية و أهم السياسات المسطرة من طرف الدولة ، يتبين لنا أن التجارة الخارجية تعد من القطاعات المهمة و الحيوية في المجتمعات الدولية سواء كان ذلك المجتمع ناميا أو متقدما. و في سبيل ذلك اختارت الجزائر العديد من استراتيجيات ترمي إلى تحفيز و توسيع الإنتاج المحلي قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وذلك من خلال إعتمادها على الحماية الجمركية و حصص الإستيراد و ذلك للمحافظة على المنتج الوطني ، و لكن بعد ذلك توجهت نحو الإنفتاح الإقتصادي و تحرير التجارة الخارجية عن طريق محاولتها لدخول إلى منظمة التجارة العالمية ، مما آثر بالسلب عن فاتورة وارداتها التي شهدت ارتفاعا رهيبا ، مما أدى بالحكومة إلى التدخل ومن بين الإجراءات المتخذة إلغاء القروض الإستهلاكية التي تعتبر من الأسباب التي ساهمت في إرتفاع الواردات ، ومنه يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

- الجزائر بذلت مجهودات جبارة من أجل تحرير التجارة الخارجية.
- هناك العديد من محددات الواردات في الجزائر (الدخل الفردي الحقيقي ، نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ، معدل سعر الصرف .....).
- العلاقة بين الواردات و القروض الاستهلاكية علاقة طردية وهو ما سنحاول إثباته في الدراسة القياسية.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر

المبحث الأول : عرض منهجية الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني : محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات

تمهيد :

بعد التحليل النظري و الاقتصادي للقروض الاستهلاكية و حجم الواردات في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لهذه الظاهرة وذلك باتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي ، حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج ، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي بدراسة القياسية لتأثير القروض الاستهلاكية على حجم الواردات معتمدين بذلك على النظرية الاقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2002-2009 حيث تم الاستعانة بأسلوب EVIEWS.

و تم تقسيم هذا الفصل الى :

- المبحث الأول : عرض منهجية الاقتصاد القياسي .
- المبحث الثاني : محاولة بناء نموذج قياسي يوضح اثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات .

المبحث الأول : عرض منهجية الاقتصاد القياسي

إن أغلبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية ، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الاثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي

أولا : مفهوم الاقتصاد القياسي[1]

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل، يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

ثانيا : أهداف الاقتصاد القياسي[2]

هناك ثلاثة أهداف رئيسية:

1) بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.
2) تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة ، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي.
3) استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني : منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

1- تعيين النموذج[3]: يقصد بتعين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة

---

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله "**الاقتصاد القياسي**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2007 ص 18،22.

[2] عبد القادر محمد بن عطية " **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**" ط2 ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000 ، ص03

[3] نفس المرجع السابق ص 16

رياضية ، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، و تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

أ–تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية في نفس المجال، المعلومات المتعلقة بالظاهرة.

ب– تحديد الشكل الرياضي للنموذج :يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج و درجة خطية النموذج، و درجة تجانس كل معادلة.

ت– تحديد التوقعات القبلية :إن تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة و حجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، أمر جد مهم لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها و حجمها.

2- تقدير معلمات النموذج[1]:

بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعين، نقوم بتقدير معلمات النموذج، و ذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، و على تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس، و أثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:

أ - تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.

ب - اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:

- طريقة المعادلة الواحدة.
- طريقة المعادلات الآنية.
-

3- تقييم معلمات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها

[1] نفس المرجع السابق ص 21-43

مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، و ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية و هذا بالاعتماد على المعايير التالية:

- **المعايير الاقتصادية** :تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، لآن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.
- **المعايير الإحصائية** :تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها: اختبار *Student* ، اختبار *Fischer*
- ا لمعايير القياسية :تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فالمعلمات ستكتسب صفات معينة أهمها :عدم التحيز، الاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فالمعلمات المقدرة ستفقد بعض الصفات السابقة، بل و يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، منها :اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات الامتداد الخطي المتعدد، اختبارات ثبات التباين.

4- تقييم قدرة النموذج على التنبؤ[1] :

من أهم أهداف القياس الاقتصادي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، و لذا يتعين اختبار قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لكن لا يكون صالحا للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، و لكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية، فمن الممكن أن لا يكون النموذج قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات، و لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، و اختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

[1] نفس المرجع السابق ص 44

الشكل (3-1) : منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

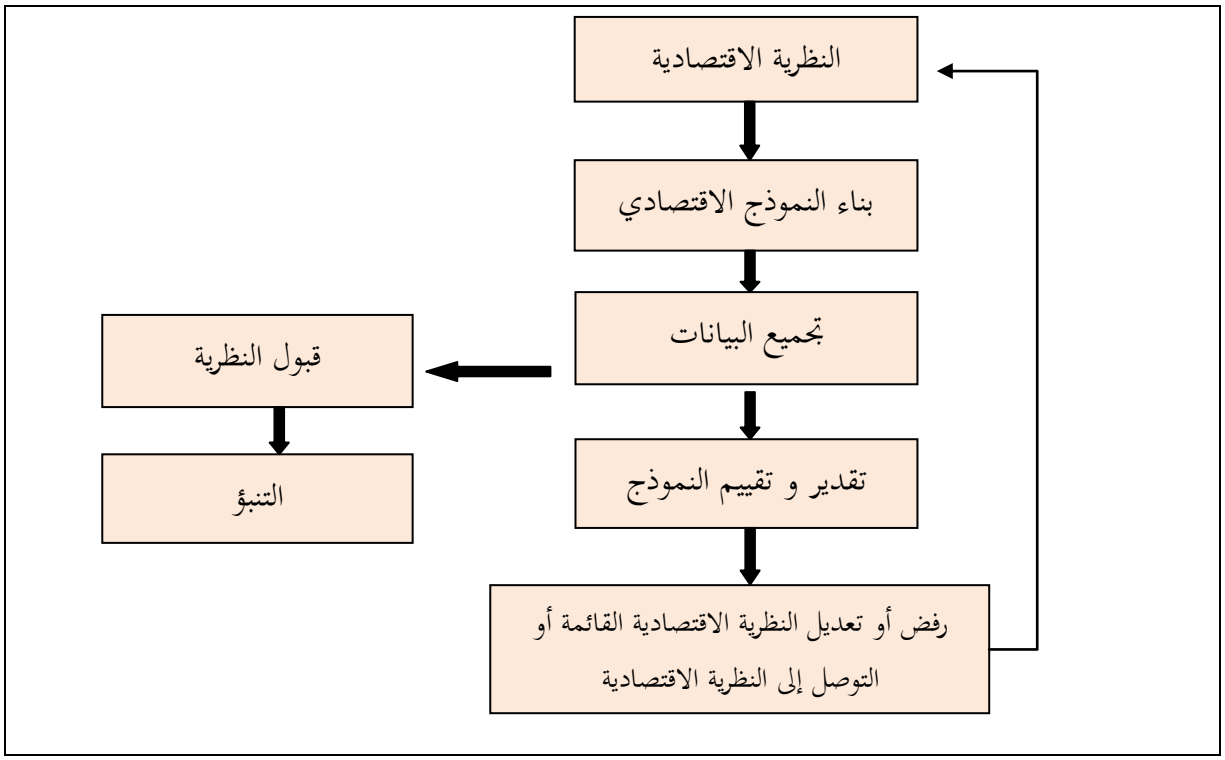

المصدر : سليم عقون قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة مرجع سابق ص 96

المطلب الثالث : تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

أولا :معادلة وفرضيات النموذج

1- معدلة الانحدار الخطي البسيط

العلاقة الموجودة بين المتغير التابع Y و المتغير المفسر X ، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم مأخوذة من طرف X و تعرف العلاقة للانحدار :

$$Y_i{}^1 = \alpha + \beta_{Xi} + \varepsilon_i$$

حيث:

Y_i : المتغير التابع.

Xi : المتغير المستقل أو (المفسر).

ε_i : الخطأ (المتغير العشوائي) .

[1] حسيبة شتحونة مرجع سبق ذكره ص 59

2- فرضيات النموذج :

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية[1] :

2-1: التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي : هو التوزيع الطبيعي $N(0 , \delta_i)$ مع العلم أن ε_i قيمة التوقع $E(\varepsilon_i)=0$

2-2: تجانس تباين الخطأ : أي تباين أو تشتت البواقي أو المتغير العشوائي المتجانس وثابت من أجل كل القيم $V(\varepsilon_i)=\delta^2$

2-3 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو بين الأخطاء :معناه أن التباين المشترك بين البواقي يساوي 0 اذ كانت i تختلف عن j . $\forall i \neq j$ $cov(\varepsilon_i \ \varepsilon_j)=0$

2-4 : عدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل و المتغير العشوائي : معناه أن التباين المشترك بينهما يساوي 0 $cov(\varepsilon_i \ x_i)=0$

3- تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في ايجاد قيم تقديرية للمعاملات وهذا عن طريق تصغير مجموع المربعات الأخطاء أي[2] :

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \hat{\beta} x_i - \hat{\alpha})^2$$

حيث :

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة ل α

$\hat{\beta}$: القيمة المقدرة ل β

$e_i = (y_i - \hat{y}_i)$: البواقي

$\hat{y}_i$: النموذج المقدر.

حيث : $\hat{\beta}$ تحتسب بالقانون التالي :

[1] جيلالي جلاطو ،" **الاحصاء التطبيقي** " ط1 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 17.

[2] أحمد بن أحمد "**النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر** " رسالة ماجيستير (منشورة) جامعة الجزائر 2008 ص: 61

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2} = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - n\overline{xy}}{\sum_{i=1}^{n} X_i^2 - n\bar{X}^2} = \frac{\mathrm{cov}(x_i, y_i)}{v(x_i)}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{B}\,\bar{x}$$

4- حساب معامل الارتباط الخطي:

الهـدف من حساب معامـل الارتباط الخطي (r) هو معرفة درجة الارتبـاط بين المتغيرات (X) و (Y) وهو محصور بين [-1، +1][1] .

ان الارتباط يختص في البحث على العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين فقط احداهما تكون الظاهرة الناتجة (Y) و الثانية الظاهرة المسببة (X)[2] .

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(x_i - \bar{x}\right)^2 \sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2}} = \frac{\mathrm{cov}(x_i, y_i)}{\sqrt{v(x)v(y)}}$$

- اذا كان : r=1 هناك ارتباط كلي موجب بين (X) و (Y).
- اذا كان : r=-1 هناك ارتباط كلي سلبي بين (X) و (Y).
- اذا كان : r=0 لا يوجد ارتباط بين (X) و (Y).

5- معامل التحديد R^2 :

هذا المعامل يقيس جودة النموذج ، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرفات الكلية ، و هو عدد موجب محصور في المجال [0، 1] و يرمز له بالرمز (R^2) ، حيث هو مربع معامل الارتباط الخطي (r)[3].

$$\mathbf{R^2} = 1 - \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2}\right]$$

6- اختبار معنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج البسيط :

[1] .محمد كلاس،" **محاضرات في الإحصاء التطبيقي**،" ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص144

[2] .عبد النور موساوي ، يوسف بركان ،" **الإحصاء"**، دار العلوم للنشر و التوزيع –الجزء الأول – عنابة "2009"، ص108

[3] .أحمد بن أحمد،" **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر"**،مرجع سابق ص :62.

تعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (X) و المتغير التابع (Y) وذلك بوضع الفرضية H_0 ، التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما ، فتكون الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار صحة احدى الفرضتين H_0 أو H_1 نستخدم اختبار ستيودنت (T) أو اختبار فيشر (F) .

1-6 اختبار ستيودنت (Student): ويتم هذا الاختبار بحساب الاحصائية التالية :

أ-شكل الاختبار :

$$T_c = \left| \frac{\hat{\beta} - \beta}{\delta_{\hat{\beta}}} \right|$$ حيث : الانحراف المعياري للمقدرة $\hat{\beta}$. $\delta_{\hat{\beta}} = \delta_{\varepsilon} \left(x^t x \right)^{-1}$

حيث $\hat{\beta}$ القيمة المقدرة ل β. و $\delta_{\hat{\beta}}$: الانحراف المعياي ل $\hat{\beta}$ وبمأن الفرضية H_0 تنص على انعدام β فان قيمة (T) تصبح : $T_c = \left| \frac{\hat{\beta}}{\delta_{\hat{\beta}}} \right|$

ويتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها من القيمة المجدولة عند درجة الحرية (n-k) حيث :

K : هو عدد الوسائط في هذه الحالة ،وn : هو عدد المشاهدات.

ب-قرار الاختبار :

- $T_c > T_t$: فإننا نرفض H_0 : اذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي .
- $T_c < T_t$: فإننا نرفض H_0 : اذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي .

حيث T_t تمثل القيمة المجدولة عند درجة الحرية (n-k) وبدرجة معنوية α %.

2-6 اختبار فيشر (Fisher): يوضح لنل هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة ، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة الى الانحرافات غير موضحة بواسطة النموذج:

أ-شكل الاختبار :

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\alpha} = \hat{\beta} = 0 \\ H_1 : \hat{\alpha} \neq \hat{\beta} \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار باحتساب الاحصائية :

$$F((k-1).(n-1)) = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\hat{y}_i - \bar{Y}\right)^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / (n-k)} = \frac{SCE/1}{SCR/(n-2)}$$

حيث k:هو عدد الوسائط(k=2 في حالة الانحدار الخطي البسيط)،n: عدد المشاهدات

نقوم بمقارنة القيمة (F_C) مع القيمة (F_t) عند درجة الحرية (1.n-2)بمعنوية α=5%.

ب-قرار الاختبار :

- اذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات x تؤثر (أي تفسر) y.
- اذا كان $F_t > F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات x لا تؤثر (أي تفسر) y.

المطلب الرابع : تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

أولا: تقديم النموذج

اتضح لنا من خلال ما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل x و الاخر المتغير التابع y ، غير أن واقع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل ، لذلك لا بد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على الانحدار للمتغير التابع y ، مع العديد من المتغيرات المستقلة x_1،x_2.....x_k ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام[1] .

حيث تصبح معادلة الانحدار:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

لشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على كل جملة معادلات لكافة القيم (t) و تكون على الشكل التالي :

$$y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_t$$

[1] سليم عقون، "**قياس أثر المغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**"، رسالة ماجيستير (منشورة) جامعة فرحات عباس –سطيف-2010 ص :105

$$y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{23} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_t$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_t$$

و يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ - \\ - \\ y_i \\ - \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1x_{21} & x_{31}\ldots\ldots\ldots x_{k1} \\ 1x_{21} & x_{31}\ldots\ldots\ldots x_{k1} \\ \ldots\ldots\ldots & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ \ldots\ldots\ldots & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ 1x_{2i} & x_{3i}\ldots\ldots\ldots x_{ki} \\ \ldots\ldots\ldots & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ 1x_{2n} & x_{3n}\ldots\ldots\ldots x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ - \\ - \\ \beta_i \\ - \\ \beta_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ - \\ - \\ \varepsilon_i \\ - \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

ثانيا: تقديم المعالم بطريقة المربعات الصغرى

تقدر المعالم بطريقة المربعات الصغرى على الشكل التالي [1]:

لدينا النموذج الخطي العام : $y = xb + \varepsilon$

حيث : $\hat{y} = x\hat{\beta}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطأ.

$$\hat{\beta} = \left(x^t x\right)^{-1} x^t y$$

وباشتقاق المعادلة بالنسبة ل $\hat{\beta}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

$$\sum_{i=1}^{n} e_1^2 = \mathrm{e}^t \mathrm{e} = \left(y - \hat{y}\right)^t \left(y - \hat{y}\right)$$

[1] .جيلالي جلاطو ،" **الإحصاء التطبيقي**"، مرجع سابق ص 83

$$= \left(y - x\hat{B}\right)^t \left(y - x\hat{B}\right)$$

$$= y^t y - y^t x\hat{B} - \hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t x^t x\hat{B}$$
$$= y^t y - 2\hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t (x^t x)\hat{B}$$

ثالثا :حساب معامل الارتباط R^2

يعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيا أن أحد المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الاخر ، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y و المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x .

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_1^2 = \mathrm{e}^t \mathrm{e} = y^t y - \hat{B}^t x^t y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = \frac{\hat{B}^t x^t y}{y^t y}$$

كما يحسب معامل التحديد المصحح $\hat{R}^2$ بالعلاقة التالية :

$$\hat{R}^2 = 1 - \left(1 + R^2\right)\left(\frac{n-1}{n-k}\right)$$

رابعا : اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد

و يعطى بالعلاقة التالية :

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X) و المتغير التابع (Y) بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث [1]:

[1] .سليم عقون،" **قياس أثر المغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**"، مرجع سابق ص66

1-اختبار ستيودنت :

1-1شكل الاختبار :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = ...\beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 = \beta_2 = ...\beta_k \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الاحصائية :

$$\mathbf{T_c} = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \right|$$

ثم نقارن القيمة ($\mathbf{T_c}$) مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية (n-k) بمستوى معنوية α=5%

1-2 قرار الاختبار :

- اذا كان $T_c > T_t$ نرفض H_0
- اذا كان $T_c < T_t$ نقبل H_0

2- اختبار فيشر :

2-1شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0.....\forall_i = 2_{,.....n.} \\ H_0 : \beta_1 \neq 0.....\forall_i \neq 2_{,.....n.} \end{cases}$$

و يحسب (F_C) بالعلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^{2}/(K-1)}{(1-R)^{2}/(n-1)} \rightarrow F(k-1, n-1)$$

- اذا كان $F_t > F_c$ فاننا نرفض فرضية العدم H_0.
- اذا كان $F_t < F_c$ فاننا نقبل الفرضية H_0.

خامسا : اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لنتـأكد من وجود أو عـدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل اختبار دربين واتسن (Durbin-Watson) تعطى علاقته بالشكل التالي[1] :

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left(e_t - e_{t-1}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n} e_t} = 2(1-p)$$

$$p = \frac{\sum_{i=2}^{n} e_t - e_{t-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_t}$$

حيث تسمى هذه القيمة بالقيمة المحسوبة حيث نقارنها مع قيمتين مجدولتين وذلك حسب الحالات التالية للاختبار و نضع الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : p = 0 \\ H_1 : p \neq 0 \end{cases}$$

1-الحالة الأولى : اذا كانت قيمة DW قريبة من 2 فانه لا يوجد ارتباط ذاتي و بالتالي نقبل بالفرضية الصفرية.

2-الحالة الثانية : اذا كانت قيمة P قريبة من الصفر فانه يوجد ارتباط ذاتي موجب وبالتالي فان معامل الارتباط الذاتي يكون قريب من الواحد.

3-الحالة الثالثة : اذا كانت قيمة DW قريبة من 4 فانه يوجد ارتباط ذاتي سالب ، وبالتالي فان معامل الارتباط الذاتي يكون قريب من -1.

ويوضح الشكل التالي قيم d (القيم الجدولية للاختبار) التي تشير الى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب ، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محدد ، وتوجد قيم كل الحدين الأعلى و الأدنى ل d (d_1, d_u) .

[1] .جيلالي جلاطو ، "**الإحصاء التطبيقي**"، مرجع سابق ص 105

الشكل رقم (3-2) :اختبار دربين واتسن

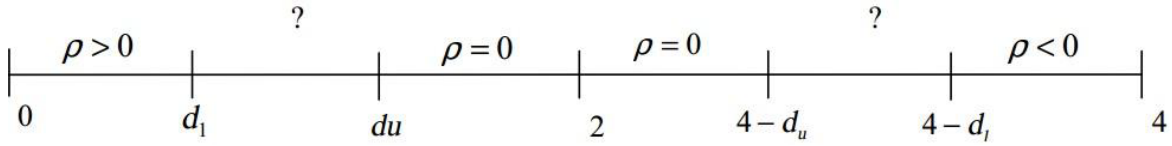

المصدر :جيلالي جلاطو ،" **الإحصاء التطبيقي**"، مرجع سابق ص:105

- اذا كانت : $DW<d_1$ أو $DW>4-d1$ ومنه نرفض H_0.
- اذا كانت : $d_u< DW< 4- d_u$ ومنه نرفض H_0.
- اذا كانت : $4-d_1 \leq DW \leq 4- d_u$ **أو** $d_u \leq DW \leq d_1$ تكون نتيجة الاختبار غير محدودة ، ومن ثم يجب اضافة بيانات أكثر.

المبحث الثاني : محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات

بعد تحديد عدد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على تطور حجم الواردات من خلال دراستنا للنظرية الاقتصادية ، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات و المتغيرات التي تحتويها معبر عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وسوف نبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف تؤثر هذه المتغيرات في حجم الواردات في الجزائر ، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS.

المطلب الأول : صياغة النموذج

ان صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية الى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالتالي :

المتغير التابع: يتمثل في معدلات نمو الواردات ويرمز له بالرمز IMP

المتغيرات المستقلة : و تتمثل في :

✓معدلات الدخل الفردي الحقيقي ويرمز له بالرمز PHR.

✓معدلات تغطية الصادرات للواردات ويرمز له بالرمز TAUX.

✓معدلات سعر الصرف ويرمز له بالرمزTCH .

✓معدلات أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ويرمز له بالرمز CPI.

✓معدلات القروض الاستهلاكية وهو متغير وهمي* وتأخذ القيمة (0-1) ، وذلك لأن القروض الاستهلاكية بدأ التعامل بها في الجزائر سنة 2002 الى غاية 2009 ويرمز له بالرمز PRET.

الشكل الرياضي للنموذج : بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و المتمثل في الدالة التالية :

$$Imp_t = \beta_0 + \beta_1 TAUX_t + \beta_2 PRET_t + \beta_3 CPI_t + \beta_4 TCH_t + \beta_5 PHR_t + \cup_t$$

حيث :

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_0 , \beta_1 , \beta_2 , \beta_3 , \beta_4 , \beta_5$: تمثل معلمات النموذج

$\cup$: يمثل المتغير العشوائي أوحد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حجم الواردات والتي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

المطلب الثاني : تقدير النموذج

هذا المطلب نتطرق الى تقدير معادلة حجم الواردات كمتغيرة تابعة بدلالة المتغيرات الخارجية السالفة الذكر ، من أجل الحصول على النموذج حيث قمنا باختيار المتغيرات المفسرة ، فيتم اقحام متغيرات جديدة مادامت لها معنوية في النموذج وحذف المتغيرات التي ليس لها معنوية أو تأثير .

* **المتغيرات الوهمية** : هي متغيرات نوعية ليست لها قيم كمية و يمكن التعبير عنها بالقيمة صفر في حالة عدم وجود الصفة و القيمة واحد في حالة وجود الصفة .

أولا : صياغة النموذج

سنحاول صياغة معادلة النموذج على الشكل التالي :

الجدول رقم (3-1) : نموذج يبين تقدير المعادلة

Dependent Variable: IMP
Method: Least Squares
Date: 05/29/18 Time: 17:32
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.73314	5.234132	5.107463	0.0002
TAUX	-0.032360	0.014895	-2.172526	0.0475
PRET	5.076060	1.774536	2.860500	0.0126
CPI	0.065888	0.105934	0.621976	0.5440
TCH	0.017618	0.059734	0.294942	0.7724
PHR	-0.350518	0.406026	-0.863290	0.4025

R-squared	0.470961	Mean dependent var	24.84500
Adjusted R-squared	0.282019	S.D. dependent var	3.360525
S.E. of regression	2.847500	Akaike info criterion	5.174085
Sum squared resid	113.5156	Schwarz criterion	5.472805
Log likelihood	-45.74085	Hannan-Quinn criter.	5.232398
F-statistic	2.492618	Durbin-Watson stat	1.135369
Prob(F-statistic)	0.081641		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد حصولنا على النموذج اعتمادا على برنامج Eviews سوف نحاول معرفة المتغيرات المعنوية وغير معنوية و نحاول ازالتها ، بالإضافة الى معرفة درجة ارتباط المتغيرات المستقلة و المتغير الثابت ، وذلك من أجل الحصول عن نموذج مقبول و معبر عن الواقع.

- من الجدول (3-1) يمكن صياغة العلاقة وفق الشكل التالي :

Imp_t=**26.73**-**0.03**$TAUX_t$+**5.07**$PRET_t$+**0.06**CPI_t+**0.01**TCH_t-**0.35**PHR_t+$\bigcup_t$

t_c	(5.10)	(-2.17)	(2.86)	(0.62)	(0.29)	(-0.86)
$\delta_{\hat{\beta}_i}$	(5.23)	(0.01)	(1.77)	(0.10)	(0.05)	(0.40)

R^2=0.47 FC=2.49 DW=1.13 n=20

حيث :

t_c : هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{C\hat{\beta}_i} = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \right| \qquad , i = 0,1,2,\ldots\ldots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

R^2 : تمثل معامل التحديد .

DW : تمثل احصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

FC : تمثل احصائية فيشر المحسوبة وتحتسب وفق العلاقة التالية :

$$\mathbf{F_C}= \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة.

n : عدد المشاهدات.

ثانيا : تحليل النموذج

يعتمد التحليل الاحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج ، ومن خلال الاختبارات المعروفة سيتحدد لنا قبول أو رفض النموذج ، أما التحليل النظري أو الاقتصادي فيكون عن طريق مقارنة النتائج بالنظرية الاقتصادية و التأكد ان كانت توافقها أو تتناقض معها.

1-التحليل الاقتصادي :

1-1معدل تغطية الصادرات للواردات (TAUX) : تدل الاشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_1 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل تغطية الصادرات للواردات TAUX عكسية ، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ،

حيث أن الأثر الحدي يساوي 0.03- أي أن تغير TAUX بوحدة واحدة فان IMP سوف ينخفض ب 0.03 وحدة و منه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

2-1 القروض الاستهلاكية (PRET): تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعمل هذا المتغير β_2 على أن العلاقة بين الواردات IMP و القروض الاستهلاكية PRET طردية ، و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث ان اذا زاد PRET بوحدة واحدة فان IMP سوف يزيد ب 5.07 وحدة و منه هذا المتغير مقبول اقتصاديا .

3-1 أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية (CPI): تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعمل هذا المتغير β_3 على أن العلاقة بين الواردات IMP و أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية CPI طردية ، وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث ان اذا زاد CPI بوحدة واحدة فان IMP سوف يزيد ب 0.06 وحدة و منه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا .

4-1 معدل سعر الصرف (TCH): تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعمل هذا المتغير β_4 على أن العلاقة بين الواردات IMP و سعر الصرف TCH طردية، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث ان اذا زاد TCH بوحدة واحدة فان IMP سوف يزيد ب 0.01 وحدة و منه هذا المتغير مقبول اقتصاديا .

5-1 معدل الدخل الفردي الحقيقي (PHR): تدل الاشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_5 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل الدخل الفردي الحقيقي PHR عكسية ، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث أن الأثر الحدي يساوي 0.35- أي أن تغير PHR بوحدة واحدة فان IMP سوف ينخفض ب 0.35 وحدة ومنه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

2-التحليل الاحصائي :

2-1 الحد الثابت C : اشارته موجبة ولديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، ولدينا أدنى مستوى معنوية ل C يساوي Prob=0.0002 ،بالتالي فهو يؤثر على IMP.

2-2 معدل تغطية الصادرات للواردات : لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % حيث نجد أن ادنى مستوية معنوية Prob=0.04 ، وبالتالي هو يؤثر على IMP.

3-2 القروض الاستهلاكية : لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.01 ، وبالتالي هو يؤثر على IMP.

4-2 أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية: ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.54 ، وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

5-2 معدلات سعر الصرف : ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.77 ، وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

6-2 معدل الدخل الفردي الحقيقي: ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.40 ، وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

- و بمأن معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ يساوي 0.47 فان النموذج غير مقبول لأن $\mathbf{R^2}$ يجب أن تكون أكبر من 50 ومنه يجب تقدير نموذج جديد ، و بمأن النموذج خطي متعدد سوف نعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية OSL.

ثالثا : تقدير النموذج

ان النموذج النهائي المتحصل عليه بعد ازالة المتغيرات التي ليس لها معنوية في النموذج وذلك بعد عدة محاولات من ايجاد نموذج مقبول ، و قصد تصميم النموذج المعبر عن الواقع حصلنا على الشكل التالي:

$$Imp_t = \mathbf{29.01} - \mathbf{0.03}\ TAUX_t + \mathbf{3.85}\ PRET_t$$
$$(14.21)\quad (-2.77)\qquad (2.89)$$

$R^2=0.78$ $FC=5.96$ $DW=0.99$ $n=20$

حيث النموذج سيكون على الشكل التالي :

الجدول رقم (3-2) : النموذج المقدر

Dependent Variable: IMP
Method: Least Squares
Date: 05/31/18 Time: 22:15
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.01861	2.041245	14.21614	0.0000
TAUX	-0.034882	0.012549	-2.779648	0.0128
PRET	3.850632	1.328889	2.897632	0.0100

R-squared	0.783515	Mean dependent var	24.80500
Adjusted R-squared	0.757567	S.D. dependent var	3.364595
S.E. of regression	2.726233	Akaike info criterion	4.981199
Sum squared resid	126.3498	Schwarz criterion	5.130559
Log likelihood	-46.81199	F-statistic .	5.969830
Durbin-Watson stat	1.135369	Prob(F-statistic)	0.010867

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

المطلب الثالث : تحليل النموذج المقدر

يتميز النموذج النهائي المتحصل عليه و من خلال متغيرة حجم الواردات بما يلي :

أولا : التحليل الاقتصادي

1- معدل تغطية الصادرات للواردات (TAUX) : تدل الاشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_1 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل تغطية الصادرات للواردات TAUX عكسية ، ولا تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن الاثر الحدي يساوي 0.03- أي أن التغير

TAUX بوحدة واحدة فان IMP سوف ينخفض ب 0.03 وحدة و منه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

2- القروض الاستهلاكية (PRET) : تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_2 على أن العلاقة بين الواردات IMP و القروض الاستهلاكية PRET طردية ، و هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث اذا زاد PRET بوحدة واحدة فان IMP سوف يزيد ب 3.85 وحدة و منه هذا المتغير مقبول اقتصاديا.

ثانيا : التحليل الاحصائي

1-الحد الثابت C : اشارته موجبة ولديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% اذن هو يؤثر على IMP.

2-معدل تغطيت الصادرات للواردات : لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.01 وبالتالي هو يؤثر على IMP.

3-القروض الاستهلاكية : لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.01 وبالتالي هو يؤثر على IMP.

- و بمأن معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ يساوي 0.78 فان النموذج مقبول لأن $\mathbf{R^2}$ أكبر من 50 إذن النموذج مقبول و أن القروض الاستهلاكية تؤثر في تطور حجم الواردات.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث عالج المبحث الأول منهجية الاقتصاد القياسي من خلال تعريفه و ابراز اهدافه و منهج البحث فيه، حيث تم التطرق إلى الانحدار الخطي البسيط " معادلة و فرضيات النموذج "و الانحدار الخطي المتعدد " تقديم النموذج ،"...

أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة قياسية للموضوع للمتغيرات المؤثرة في حجم الواردات من خلال صياغة نموذج مقبول اقتصاديا حيث تحصلنا على النتائج التالية :

- أن معدل تغطيت الصادرات للواردات يؤثر على حجم الواردات.
- أنا معدل القروض الاستهلاكية تؤثر على حجم تطور الواردات في الجزائر أي أن العلاقة بينها تعد علاقة طردية .

الخاتمـــــــة العامـــــة

حاولنا في هذا الموضوع الذي هو تحت عنوان دراسة تحليلية قياسية لآثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة '1990-2009' الإلمام بالقروض الاستهلاكية من حيث التحليل و معرفة تأثيرها على الواردات و لهذا قمنا بصياغة الإشكالية كما ذكرنا سابقا في المقدمة العامة للبحث و التي جاءت كما يلي : إلى أي مدى تؤثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر؟ ومجموعة من الفرضيات وعلى ضوء هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث فصول فصلين نظريين ، و فصل تطبيقي ، حيث تحدثنا في الفصل الأول و بشكل مختصر عن القروض الاستهلاكية بصفة عامة حيث تعرفنا على أنها قروض تمنح للأفراد من أجل دعم قدرتهم الشرائية ، و سماح لهم باقتناء احتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الجزائر على تحسين تجارتها الخارجية.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تطور سياسة الإستيراد في الجزائر حيث عرفت السياسة الإستيرادية عدة تغيرات من الإحتكار التام خلال السبعينات و الثمانينات إلى التحرير التام منذ سنة 1994 و الذي تم ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر ، حيث أعطت هذه الاصلاحات مكانة أكبر للسوق و القطاع الخاص وهذا بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجة بغرض تشجيع المنافسة و توسيع نطاق تدخل القطاع الخاص كما واجهت عملية التحرير في البداية ثلاثة قيود ضخمة وهي : قيود خارجية تتمثل في ديون خارجية جد مرتفعة ، قيود هيكلية متعلقة بالعرض ، و القيد الاجتماعي المتمثل في عدم التوازن الاجتماعي الذي يظهر بالأخص في العمل .

أما في الفصل الأخير فكانت الدراسة التطبيقية لهذا البحث حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تطور حجم الواردات قبل و بعد دخول القروض الاستهلاكية لنظام المصرفي ، و من خلال هذه الخاتمة سوف يتم عرض اختبار للفرضيات السابقة ، كذلك النتائج المتوصل اليها و التوصيات و كذا آفاق الدراسة.

إختبار الفرضيات :

* القروض الاستهلاكية تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقديم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك ، ضمان شخصي

آخر أوراق مالية ، رهن عقاري.

*إن كل من استراتيجية تجهيز الأفراد و استراتيجية البنوك الجزائرية ساهمت بشكل جيد في تقبل الجزائريين للقروض الاستهلاكية ، حيث بلغ في سنة 2009 اجمالي القروض 250 مليار دينار.

*بعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى صحة النظرية الاقتصادية التي تصبو إلى هناك علاقة طردية بين القروض الاستهلاكية و تطور حجم الواردات في الجزائر .

التوصيات و الاقتراحات :

- محاولة وضع لجنة رقابية عن القروض الاستهلاكية ، بغية تفادي الافراط في منح هذه القروض.
- توجيه القروض الاستهلاكية لاقتناء المنتجات المحلية الصنع كما هو معمول به الآن.
- وضع ميكانيزمات تمنع من استغلال هذه القروض الاستهلاكية من فئة واحدة ذوي الدخل المرتفع ، وجعلها في متناول الطبقات التي تحتاجها.
- عدم المبالغة في القروض الاستهلاكية بالنسبة للفرد الجزائري حتى لا تؤثر على قدرته الشرائية و بالتالي بدلا من أن تكون نعمة عليه تصبح نقمة .
- على المؤسسات الوطنية تحسين جودة منتوجاتها حتى يكون في مستوى طموحات و رغبات الأفراد المعنيين بالقرض الاستهلاكي ، حتى ترفع من انتاجياتها و زيادة مبيعاتها و بالتالي تحقيق ربحية أكثر.
- تشجيع الصناعة الوطنية ، و الاستثمار الوطني.
- الحفاظ على استقرار العوامل المؤثرة في الواردات .

آفاق الدراسة :

- نقترح على الباحثين استخدام طريقة أخرى لتحديد و قياس آثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر .
- نقترح على الباحثين أيضا دراسة آثر القروض الاستهلاكية على القدرة الشرائية للأفراد في ظل تشجيع الصناعة الوطنية .
- محاولة البحث عن محددات أخرى لطلب الواردات.

قائمـــة المـراجـع

أولا المراجع بالعربية :

الكتب :

- عبد المطلب عبد الحميد " **البنوك الشاملة – عملياتها و اداراتها** "- الدار الجامعية – الاسكندرية ، 2002 - مصر –
- شاكر القزويني " **محاضرات في اقتصاد البنوك** " ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، الجزائر.
- طاهر لطرش ، "**تقنيات البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة –الجزائر – 2005.
- أسامة محمد الغولي ، زينب عوض الله "**اقتصاديات النقود و التمويل** " دار الجامعية الجديدة ، دون طبعة ، مصر 2005.
- مصطفى رشيد شيحة،" **الاقتصاد النقدي و المصرفي**"، دار الجامعة العربية، دون طبعة مصر.
- نداء محمد الصوص "**التجارة الخارجية**" مكتبة المجتمع العربية للنشر و التوزيع 2008.
- سامي عفيفي حاتم "**التجارة الخارجية بين النظير و التنظير**" دار المصرية ، القاهرة ، 1991.
- العصار رشاد "**التجارة الخارجية**" دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد "**السياسات الاقتصادية**" الدار الجامعية، الاسكندرية،2000.
- أحمد بن عبد الكريم ، محمد بن عبدالله "**مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم و أساسيات** "الطبعة الثانية، السعودية ، 2010.
- حسين علي بخيت، سحر فتح الله "**الاقتصاد القياسي**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2007
- عبد القادر محمد بن عطية " **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**" الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000.
- جيلالي جلاطو ،" **الاحصاء التطبيقي** " ط1 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.
- محمد كلاس،" **محاضرات في الإحصاء التطبيقي**،" ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

- عبد النور موساوي ، يوسف بركان ،" **الإحصاء**"، دار العلوم للنشر و التوزيع –الجزء الأول – عنابة "2009".

الرسائل و الأطروحات:

- زلاق سهام ."**دراسة القرض الاستهلاكي في العمليات البنكية الجزائرية**"رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر 2004-
- أمينة ايديري"**دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية** "مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012
- منى مسغوني ،" **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** " رسالة ماجستير (منشورة) جامعة قاصدي مرباح ن ورقلة.
- فيروز سلطاني "**دور السياسات التجارية فب تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية** "رسالة ماجيستر (منشورة) جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013.
- أحمد بن أحمد "**النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر** " رسالة ماجيستير(منشورة) جامعة الجزائر 2008 .
- سليم عقون، "**قياس أثر المغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**"، رسالة ماجيستير (منشورة) جامعة فرحات عباس –سطيف-2010.
- زغيطي هشام "**دور التأمينات في تشجيع القروض الاستهلاكية** " رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم 2016-.
- 2017 عطا الله ياسين ."**أثر الغاء القروض الاستهلاكية على ابنوك الاسلامية في الجزائر**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2011.
- حسيبة شتحونة " **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات –1990–2009** " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص البنوك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر 2015.
- شرقاوي صباح "**متابعة القروض من طرف البنوك التجارية** " جامعة التكوين المتواصل 2004-2003، البويرة.

التقارير :

- مؤسسة النقد العربي السعودي " **ضوابط التمويل الاستهلاكي** "تقرير الادارة العامة لمراقبة البنوك ، السعودية ، جوان 2014.

الجرائد و المجلات :

- جار التبي بابو ،"**محددات الطلب على الواردات في اطار نماذج الآنية** " المجلة العلمية ، العدد7، جامعة بخت الرضا، السودان 2013.
- خديجة خالدي "**اثر الانفتاح التجاري على اقتصاد الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005.
- ليلى شرفاوي ،" **ارتفاع واردات الجزائر من السيارات** "، مقال ، تاريخ الاطلاع 2018/04/27 http://www.djazairess.com

المواقع الالكترونية :

- الديوان الوطني للإحصائيات : http://www.ons.dz
- المركز الوطني للإعلام و الإحصاء و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: http://www.mincommerce.gov.dz
- **ثانيا المراجع بالفرنسية :**

- Michelle de Mourgues ; **la monnaie systèmes financier et théorie monétaire** économica ,3éme edition, paris, 1993

-Amour Ben Halima, « **pratique des techniques bancaires** »édition Dahlep , Algérie, 1997

-J farbot, "**technique et pratique bancaire**"4éme édition, A. Boudinot Sirey

-Pierre Pissect, "**économie monétaire et bancaire**", édition revue baique, sans édition, Paris, 1985

-FED ration " **le crédit à la consommation**"Christine chadozeau bancaire française, PFEC, paris, septembre 2011

*قائمة المحتويات *

المحتويات	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
الفهرس	
مقدمة عامة	2
الفصل الأول : دراسة نظرية حول القروض الاستهلاكية	
تمهيد	6
المبحث الأول : عموميات على القروض البنكية	7
المطلب الأول : مفهوم القرض البنكي	7
المطلب الثاني : خصائص القرض البنكي	8
المطلب الثالث: تصنيفات القروض و أهميتها الاقتصادية	9
المبحث الثاني : ماهية القروض الاستهلاكية	15
المطلب الأول : تعريف القروض الاستهلاكية	15
المطلب الثاني : أنواع . مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية	15
المطلب الثالث : ضوابط القروض الاستهلاكية	20
المبحث الثالث : القروض الاستهلاكية في الجزائر	21
المطلب الأول : نشأة القروض الاستهلاكية في الجزائر	21
المطلب الثاني : الصيغ المقترحة للقروض الاستهلاكية	22
المطلب الثالث : أسباب انتشار القروض الاستهلاكية و اثرها على الاقتصاد الوطني	23
خلاصة الفصل	26

الفصل الثاني :دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر	
تمهيد	27
المبحث الأول :مدخل للتجارة الخارجية	28
المطلب الأول : مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	28
المطلب الثاني : السياسة التجارية و أهدافها	29
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	30
المبحث الثاني : واقع الواردات في الجزائر	31
المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر	31
المطلب الثاني : الهيكل السلعي للواردات في الجزائر	33
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	35
المطلب الرابع : اثر السياسة التجارية على الواردات في الجزائر	36
المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في الواردات	37
المطلب الأول : محددات الواردات في الجزائر	37
المطلب الثاني : اثار زيادة حجم الواردات على الاقتصاد الوطني	40
المطلب الثالث : علاقة الواردات بالقروض الاستهلاكية في الجزائر	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر	
تمهيد	44
المبحث الأول : عرض منهجية الاقتصاد القياسي	45
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي	45
المطلب الثاني : منهج البحث في الاقتصاد القياسي	45
المطلب الثالث : تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط.	48

المطلب الرابع : تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد	52
المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات.	57
المطلب الأول : صياغة النموذج	57
المطلب الثاني : تقدير النموذج	58
المطلب الثالث : تحليل النموذج المقدر	63
خلاصة الفصل	65
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	68
قائمة المحتويات	71
قائمة الأشكال و الجداول	74
الملخص	75
الملاحق	76

قائمـــة الأشكـــال و الجـداول

أ – قائمـــة الأشكـــال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 - 1)	تصنيفـــات القـــروض المصرفية	13
(1 - 3)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	48
(2 - 3)	اختبار دربين واتسن	57

أ – قائمـــة الجـــداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 2)	تطور الهيكلي السلعي للواردات الجزائرية من (2000-2009)	35
(2 - 2)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من (2000-2009)	36
(3 - 2)	معدل الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة: 1990-2009	37
(4 - 2)	نسبة أسعار الواردات الى الرقم القياسي لأسعر الاستهلاك: 1990-2009	38
(5 - 2)	معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 1990- 2009	39
(6 - 2)	معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2009	40
(7 - 2)	معدل نمو الواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2009	42
(8 - 2)	معدل القروض الاستهلاكية في الجزائر للفترة الممتدة من 2002-2009	42
(1 - 3)	نموذج يبين تقدير المعادلة	59
(2 - 3)	النموذج المقدر	63

الملخـــــــــص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز آثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر من 1990 إلى 2009 ، حيث يتضمن الجانب النظري لدراسة ماهية كل من القروض الاستهلاكية و الواردات ، و تتبع مختلف مراحل التي مر بها كليهما في الجزائر ، و التطرق إلى مختلف التعديلات القانونية التي قامت بها الدولة عليهما من أجل تحسين الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى محاولة لاستنتاج علاقة تربط القروض الاستهلاكية بالواردات.

أما الجزء التطبيقي فقد شمل عرض لمنهجية الاقتصاد القياسي و نمذجة قياسية لآثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر ، باعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط من أجل معرفة الأثر و محاولة تحليليه اقتصاديا من خلال النتائج المتحصل عليها.

الكلمات الافتتاحية :

القروض الاستهلاكية ، الواردات ، الاقتصاد الوطني ، الاقتصاد القياسي .

Résumé:

Les effets des prêts de la consommation sur le développement du volume des imports en Algérie.

Le but étude est été montrer les effets des prêts de la consommation sur le développement du volume des imports en Algérie durant la période entre 1990-2009 sachant que la partie théorique de cette étude contient la représentation des prêt de la consommation et les imports en suivant les différentes étapes des leur développement aussi nous avons parlé de différentes modification juridiques qui ont été fait par l'état sur les prêts de la consommation et les imports dans le but d'améliorer l'économe nationale en plus nous avons cherché à détecter la nela entre les prêts de la consommation est les imports.

En fin la partie pratique trait de la méthodologie économétrique et la modélisation standard des effets des prêts de la consommation sur le développement de volume des imports en Algérie en basant sur la simple régression linéaire pour trouve les conséquences et en tentant d'analyser économiquement à travers les résultat.

Mots céls: Prêts de la consommation, imports, économe nationale, économétrique.

الملاحـــــــــــق

معدل الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة: 1990-2009

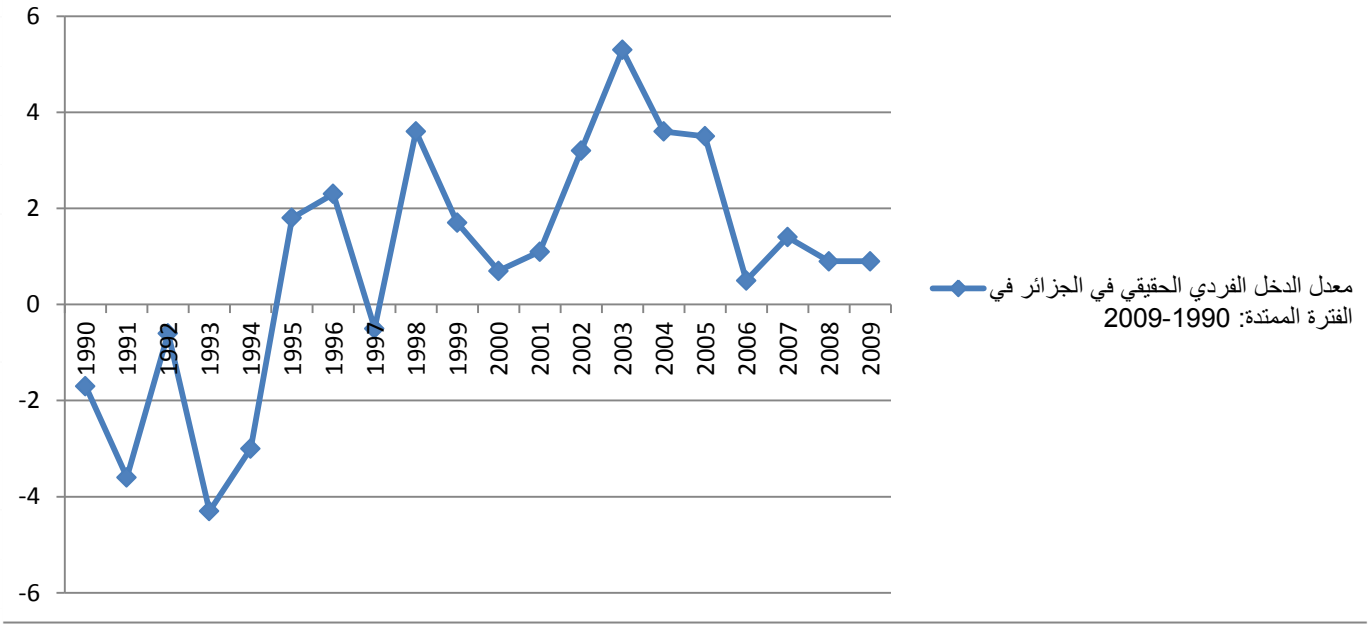

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

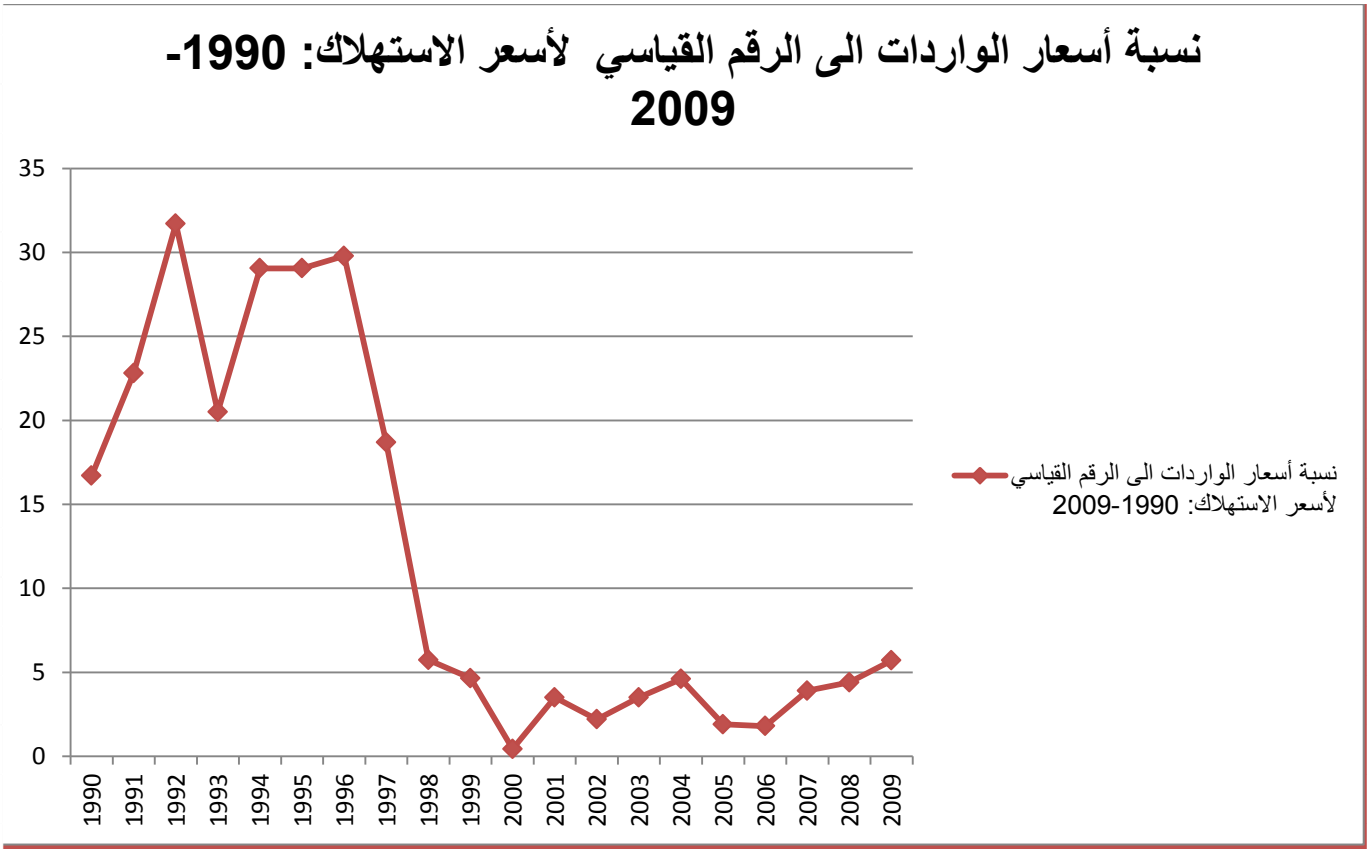

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

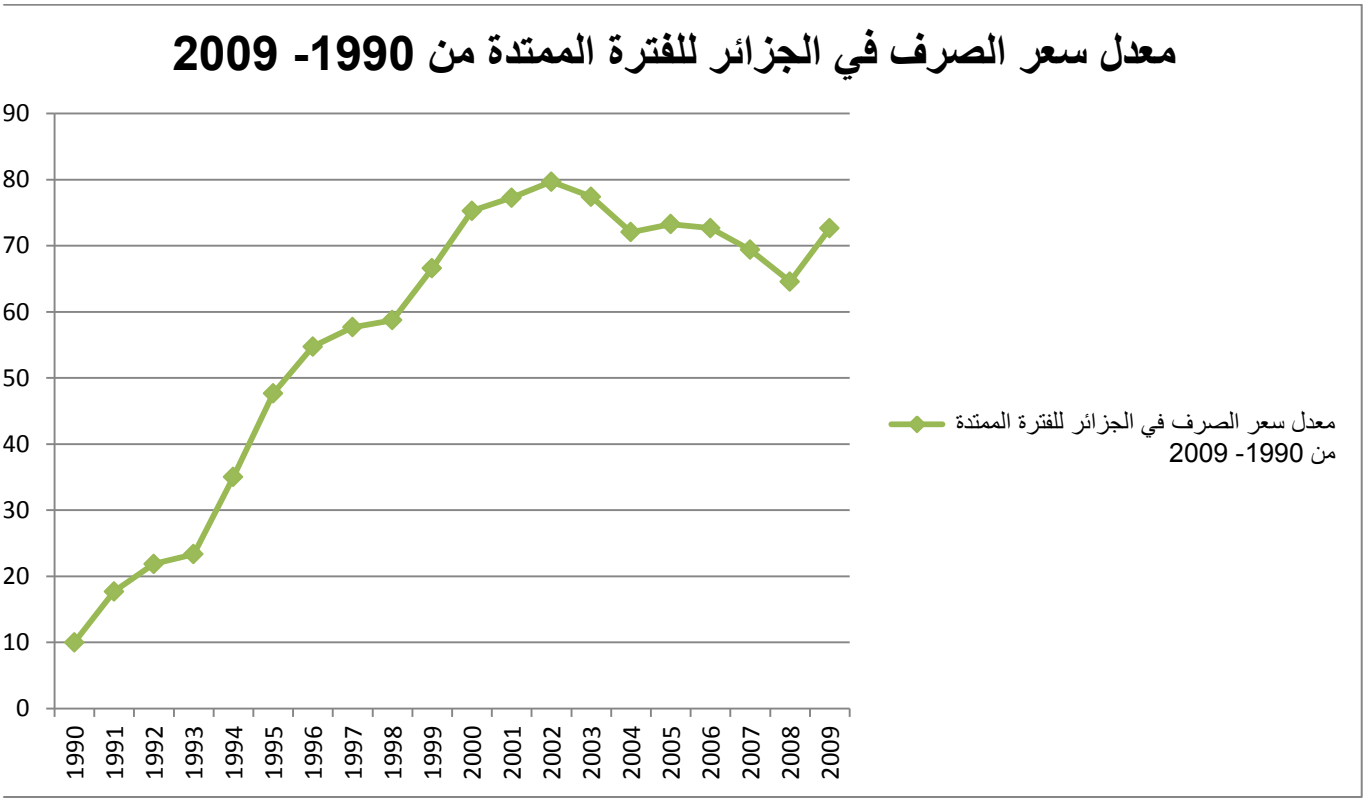

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

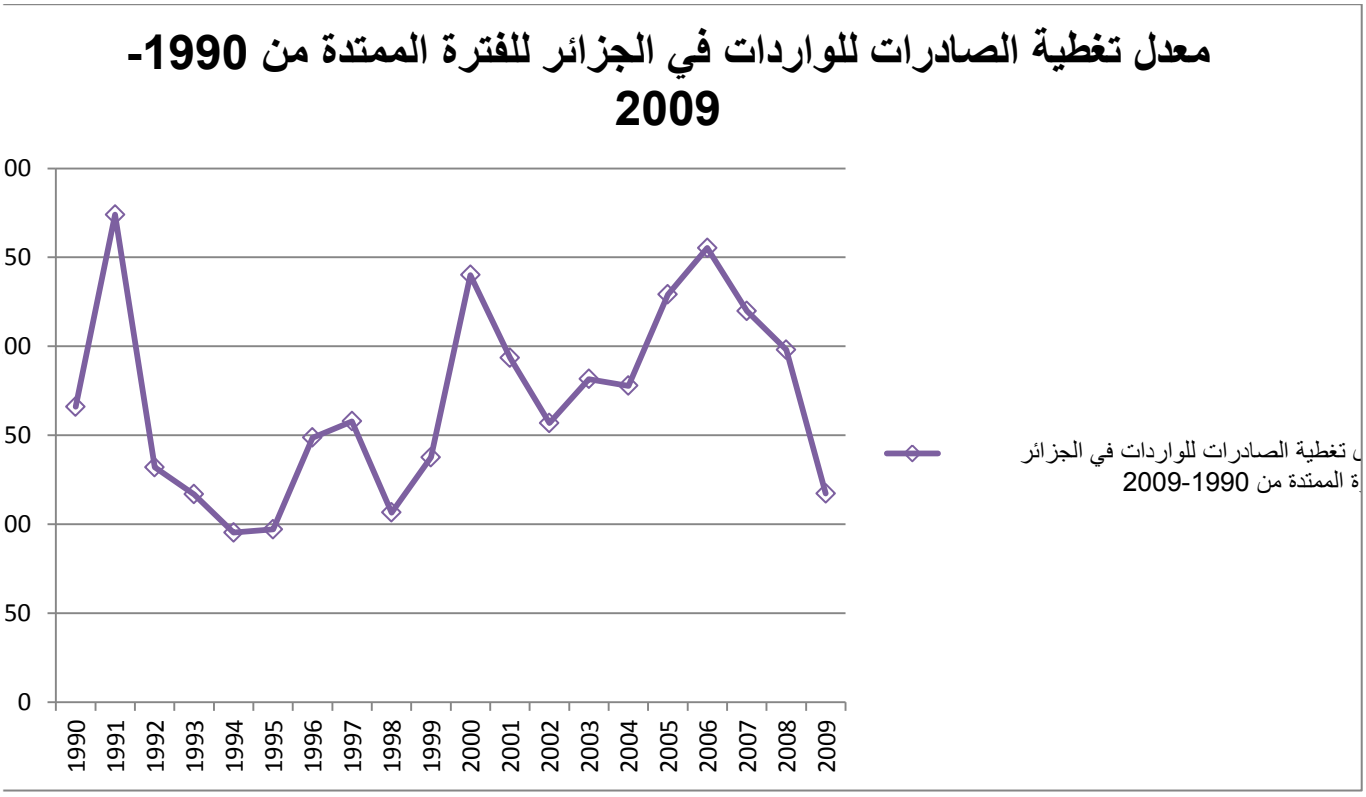

المصدر : معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام و الاحصاء و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية